الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تأثير الفساد على مسار التنمية– دراسة حالة الجزائر-

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات العامة و التنمية

إعداد الطالبة :

بهرام كريمة

إشراف الأستاذ :

أ. عدنان ابراهيم

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ..... زيدان جمـــــال ..... رئيسا

الأستاذ.....عدنان إبراهيم ..... مؤطرا

الأستاذ..... سلطاني محمد رضا..... مناقشا

الموسم الجامعي

2015-2014

كلمـــــــة الشكـــــــــــر

احمد الله عز وجل الذي ووفقني لإتمام هذا العمل المتواضع وأتقـــــــــــــــــــــــــــــدم بجـــــزيـــل الشـــــــكر والعـــــرفان للأستـــــــــــــاذ الفـــاضـــــــل : عـــدنان إبـــراهـــــيم عـــــلى جـــــهـــــده المـــتـــفانـــــــــــــي ونصحـــــه العـــــلـــــمـــــي القـــــيـــــــم ودعـــمـــــه الـــمـــــــتواصـــــــل من أجل إتمام هـــــــــذا العـــــمل وإخـــــــــــــــــراجـــــه في صـــــــورته النـــهـــــائـــــــيـــــة .

وأتقـــــــــــــــــــــــــــــــــدم بالشـــــــكر الجـــــزيل إلـــــــي كل من ساعـــــدنـــــــي فـــي جمـــع المـــعـــــلومات والمراجـــــــــــع، كـــما أتوجـــــــــه بالشـــكـــــر أيضا لأساتـــــذة قـــــسم العلـــــــوم السياســـــــية كل هؤلاء أدين لهم بالـــــــعرفان.

جـــــــــــــــــزاهـــــم الله خـــــــــــــيـــــرا عـــــــــلى ذلـــــك

الإهـــــــــداء

الحمد الله القادر المقتدر من هو ألطف من العباد واحن من الآباء الذي قال في كتابه

واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى التي هي أندى من قطرات الندى واصفي من ماء الحي إلى مثلي الأعلى التي رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي إلى من ضحت بنفسها من اجلنا أمي الغالية .

إلي من استمد منه قوتي واستمراريتي . من البسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب إليك أبي العزيز.

إلى من تقاسمت معهم حلوى الحياة ومرها أخواتي الأعزاء: فوزية – مختارية – حليمة – نصيرة – برزوق.

إلى أصدقاء العمر ورفقاء الدرب : صليحة – طيب – حسين – فاطمة

إلى الكتاكيت : لميـــس-- سمير – ريان – ملاك – آلاء.

قائمة الأشكال والجداول

رقم الشكل أو الجدول	العنوان	الصفحة
شكل رقم 01	جوهر الشفافية	20
جدول رقم 01	نتائج تطبيق النموذج القياسي باستخدام مؤشر مدركات الفساد	29
جدول رقم 02	نتائج تطبيق النموذج القياسي باستخدام مؤشر السيطرة على الفساد	33

المقـــــــــــــــــدمة

الإطار العام للدراسة:

يعد الفساد ظاهرة مرضية خطيرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة منها ولكن بدرجات متفاوتة بحسب الخصوصية الاقتصادية والسياسية الاجتماعية لهذه المجتمعات، حيث ارجع الخبراء والمتتبعون لشؤون التنمية فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية في العالم وفي الدول النامية خاصة، وانتشار وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية بسبب استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله كأهم وجه من أوجه غياب الحكم الراشد والذي أدى إلي سوء تسير الموارد المتاحة والتخفيض من الكفاءة والفعالية لها بالإضافة إلى التأثير سلبا على العدالة التوزيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يهدد التنمية ويرهن مستقبل الأجيال المقبلة.

والجزائر كغيرها من العديد من الدول تعانى انتشار واسع لهذه الظاهرة في جميع المجالات والقطاعات، خاصة مع الفوائض المالية التي تحققها نتيجة ارتفاع أسعار البترول وضخامة المشاريع الحكومية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخططات التنموية. حيث وصل الفساد إلى مستويات قياسية.

فالجزائر بالرغم من امتلاكها لموارد المالية ضخمة إلا أنها لم تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، حيث مازالت تعرف مستويات مرتفعة للفقر والبطالة وتدنى مستوى المعيشة لفئات واسعة من الشعب، ويرجع ذلك أساسا إلى استخدام غير الكفء

لهذه الموارد، حيث يتم هدرها وسرقتها واختلاسها، مما يتسبب في تداعيات اقتصادية واجتماعية تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي الجزائري .

مما يقتضي ضرورة وضع إستراتيجية واضحة المعالم، شاملة ومتكاملة للتخفيف من أثار هذه الظاهرة الخطيرة والوقاية منها، تعتمد على إرساء مبادئ الحكم الراشد في جميع المجالات، والاستفادة من تراكم الخبرات الدولية في هذا المجال، وهذا من اجل الوصول إلى تنمية مستدامة وشاملة تمكنها من الإيفاء بمتطلبات الأجيال الحالية وعدم رهن حق الأجيال المستقبلية من الاستفادة من خيرات وثروات البلاد، على غرار الدول التي تعتبرها رائدة في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله .

أهمية الدراسة:

نهدف من خلال دراسة هذا الموضوع تقديم الإطار النظري لكل من الفساد والتنمية وتبيان الآثار السلبية له على مستوى التنمية ــ

كما تهدف الدراسة إلى إيجاد آليات مكافحة الفساد من أجل تحقيق التنمية.

تسليط الضوء على مختلف أوضاع الفساد في الجزائر ومحاولة تشخيصها وتحليل أسبابها وأثارها.

أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن كل باحث له مجموعة من الدوافع التي تجعله يختار موضوع معين ويتطرق إلى الإشكالية المحددة، وموضوعنا الذي نحن بصدد دراسته فرضته علينا مجموعة من

الدوافع منها ما هو ذاتي متعلق برغبة الباحث ومنا ما هو موضوعي، وسنحاول فيما يلي حصر هذه الدوافع:

الدوافع الذاتية:

- طبيعة التخصص الذي ننتمي إليه وهو السياسات العامة والتنمية الذي يجعلنا نتوجه نحو الدراسات الأكاديمية باعتبارها مجال اهتماماتنا العلمية، والتنمية وما يعيقها أصبح يفرض نفسه بقوة في كل الملتقيات العلمية والسياسية.
- رغبة الطالبة في التعمق بالدراسة والتحليل لظاهرة الفساد التي تنخر جسد المجتمع وتشتت طاقاته والتي يجب أن توجه نحو إحداث تنمية حقيقية تنهض بمختلف الانشغالات ومطالب أفراد المجتمع للخروج من حلقة التخلف.

الدوافع الموضوعية:

- ✓ نقص الدراسات والرسائل في حدود ما اطلعنا عليه في فرع التنظيمات التي تهتم بمواضيع الفساد.
- ✓ تفشي الفساد في الإدارات الحكومية والقطاعات الاقتصادية بالجزائر مما جعلها تشكل عائقا على مسار التنمية.
- ✓ الخطر الذي أصبح يشكله الفساد على استقرار الدول والمجتمعات.

إشكالية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكال التالي:

ما هي انعكاسات الفساد على مسار التنمية في الجزائر؟

ولتدعيم الإشكالية الرئيسية ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الفساد وما هي أسبابه؟
- ما معنى التنمية ؟
- ما هي آليات مكافحة الفساد من أجل تحقيق التنمية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق فرضيات الدراسة من محاولة التطرق إلى مختلف المتغيرات التي تشكل العلاقة بين التنمية والعقبات التي تواجهها، حيث جاءت الفرضيات كالتالي:

- يعتبر الفساد أكبر عائق لتحقيق التنمية في الجزائر.
- تعتبر الإرادة السياسية أكبر ضمان لتجاوز وتقليل مستويات الفساد بما ينعكس على مسار التنمية.
- يعد الفساد قيدا على تنفيذ برامج التنمية ويحد من نتائج تحقيقها.

منهج الدراسة:

بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة للحد من ظاهرة الفساد فقد تضمنت الدراسة مجموعة من المناهج ومن أبرزها:

- المنهج التاريخي وذلك لرصد التطور التاريخي لمفهوم ظاهرة الفساد.
- منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي الخاص بتأثير الفساد على التنمية في الجزائر.
- المنهج التحليلي: بغرض شرح بعض البيانات التي تساعد في دراسة المواضيع النظرية

مجال الدراسة:

باشرت العمل بهذه المذكرة ابتداء من جوان 2015 وذلك بعد وضع خطة الدراسة والانتهاء من الإجراءات الإدارية، وتجدر الإشارة أنه قد تم إنجاز هذه المذكرة في ولاية سعيدة ويشار أنه لم يتم الإشارة إلى المؤسسات بولاية سعيدة ولكن تم الاعتماد على الإحصائيات الخاصة بالفساد في القطاعات الوطنية المتخصصة في هذا المجال.

صعوبات الدراسة:

ما من شك أن أي بحث علمي تعترض طريقه صعوبات، وهي تختلف لدى كل باحث، لذا فإن من أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي:

- قلة المراجع المتعلقة بالفساد والتنمية في مكتبة الكلية مما اضطرنا للتنقل إلى كليات من خارج الولاية.
- ضعف المعلومات المتعلقة بالفساد في الجزائر وسبل محاربته.
- صعوبة الموضوع والتعقيدات التي تترافق وطبيعته.

تصميم الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، تسبقهما مقدمة وتعقبهما خاتمة بما فيها النتائج والتوصيات، حيث تضمن كل من:

الفصل الأول: الذي جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للفساد والتنمية وأهم آليات معالجة الفساد لتحقيق التنمية.

الفصل الثاني: تأثير الفساد على مسار التنمية دراسة حالة الجزائر.

مقدمة الفصل:

شهدت السنوات الماضية اعترافا متناميا بمشكلة الفساد والتصدي كما شكلت اهتمام العديد من الأكاديميين وصانعي السياسة على حد السواء تمثلت بفرق العمل التي شكلت على مستوى الهيئات والمنظمات، وتنامي الأدبيات النظرية والتطبيقية بشان الفساد وتأثيره على التنمية. لذا جاء هذا الفصل للتعرض للمفاهيم المتعلقة بالفساد والتنمية من أجل التعمق أكثر في أبعادهما ومختلف المعالم الخاصة بهما.

الفصل الأول:الاطار المفاهيمي للفساد و التنمية و أهم آليات مكافحة الفساد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية وذلك من خلال تغطية شاملة لكل ما يتعلق بتطور مفهوم التنمية ،تعريفها والمفاهيم ذات الصلة بها.

المطلب الأول : تطور مفهوم التنمية:

إن فكرة التنمية التي أول ما ظهرت في شكلها الاقتصادي قديمة، إذ تعود إلى الفكر الكلاسيكي خاصة مع ادم سميث في كتابه بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم ثم بعده إلى الفيزيوقراط الفرنسيين في فكر كارل ماركس. ثم كذالك في فكر جوزيف شمبيتر في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية لعام 1991 . وكان فكر هؤلاء قد تمحور حول البحث في معيشة الشعوب، كثافتهم وكيفية تحقيق أمنهم في كيفية مواجهة الكوارث الطبيعية التي تصيبهم إلى جانب الحروب والأوبئة .

لكن المفهوم الاقتصادي الخاص للتنمية لم يعرف إلا مع مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي مع الدراسات الكمية التي قام بها كولين ج كلارك. حيث أدرك من خلالها المفكرون الاقتصاديون أن معظم البشرية لا تعيش في نظام اقتصادي رأسمالي متقدم.

ثم بدأت تظهر كتابات المتعلقة بمفهوم التخلف والنمو من قبل الكتاب الاقتصاديون الرأسماليون الذي يقوم فكرهم على الاقتناع الكامل بالنظرية الغربية للنمو بعد الحرب العالمية الثانية، والتي قدمت توصيات برامج، سياسات، أساليب عمل للمجتمعات المتخلفة التي يعتقد أن بإمكانها تحقيق النمو المنشود فقط إذا ما التزمت بهذه الأفكار.[1]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية:[2]

- تعريفها هيئة الأمم المتحدة عام 1955 بأنها" العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا اقتصاديا وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه."
- تعرفها إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة بأنها "عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطوط الفردية لمقابلة احتياجاتهم والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد المالية الذاتية للمجتمع واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي ".

وحسب البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية لثلاثة أبعاد:

---

[1] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية –دراسة حالة الجزائر-** ، دراسة غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص45.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة، عمان، 2008، ص51.

* تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات؛

* استخدام البشر هذه القدرات في الاستمتاع أو الإنتاج سلعا وخدمات أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية؛

* مستوى الرفاه البشري المحقق في إطار الثراء.

وتعرف أيضا على أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي أو من خلال مبادرة المجتمع المحلي نفسة، وإذا لم تتيسر هذه المبادرة فإن هذه الحركة تستخدم الأساليب التي تثير هذه المبادرة ضمانا للحصول على الاستجابة جماعية وفعالة للحركة.

ومن خلال هذه التعاريف نقدم تعريف إجرائي للتنمية:

هي العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغير متكامل مقصود للمجتمعات المحلية التي يتم عن طريقها إقامة المشاريع التنموية المختلفة بالمناطق الريفية، وإيجاد التعاون في مجال تنفيذ هذه المشاريع بين الاجتماعي والطبيب والزراعي والمهندس والمعلم ورجل الدين بالإضافة إلى جهود المواطنين المحليين، و ذلك من أجل نقل هذه المجتمعات إلى وضع أخر أفضل مع العمل على التحكم المستمر في التغيرات التلقائية التي تحدث في كل مجتمع من كل المجتمعات وبلورة و تطوير أساليب ضبطها مع الالتزام في تلك العملية كلها بإطار العام لخطة الدولة.

المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة بالتنمية:

(أ) النمو:

يعرف النمو على أنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.

وهناك من يعرف النمو الاقتصادي: بأنه الزيادة كمية لكل من داخل الداخل القومي والناتج القومي.

أما الاقتصادي: فيعرفه على انه "ظاهرة كمية وبتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.

(ب) التغير:

يعرف على انه : التحول الذي يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في أنماط علاقاته أو في قيمه ومعاييره التي تؤثر على أفراده والتغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والازدهار. [3]

(ج) الحداثة: تعرف على أنها الزيادة المستمرة في الاقتصاد سواء في الإنتاج أو الاستهلاك وتجيب الاستمرارية فيه لفترة، طويلة إلى جانب الزيادة وفعالية مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات وتعزيز الحركة في المجتمع.

(د) التقدم: يقول عنه الاقتصادي الأمريكى "سيمون كيزانت": سيواصل التقدم أو الإنتاج الاقتصادي نموه بدون انقطاع وبشكل ايجابي كل عام وان أبناءنا وأطفالنا الصغار سيكونون

[3] نفس المرجع، ص52.

أكثر منا غنى، وان كانوا أكثر عددا إلى حد الذي ستكون فيه المشكلات المادية اكبر منهم وسيتوفرون على أدوات أقوى إعادة تنظيم محيطهم. [4]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للفساد.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تحديد الإطار المفاهيمي للفساد وذلك من خلال تغطية شاملة لكل ما يتعلق بماهية الفساد والفساد عبر مختلف العصور، ثم دراسة أنواع وأسباب الفساد.

المطلب الأول: ماهية الفساد

لقد وردت تعاريف عديدة للفساد، إذ لا يوجد تعريف واحد محدد له ، إلا أنها تمحورت جميعها على مضمون واحد وهو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. لقد ارتبط مفهوم الفساد في أذهان العديد من البشر بالشر، وربما يكون اصدق تعريف له هو الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية بأن " الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب الخاصة، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين، ولكنه لا يتضمن الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع. [5]

كما عرفته منظمة الشفافية الدولية " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة "

[1] قاسم حجاج، **العالمية و العولمة نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية**، المطبعة العربية، الجزائر ،2003 ،ص114.
[5] لوئ أديب العيسى، **الفساد الإداري و البطالة**، دار مكتبة للنشر و التوزيع، عمان ،2004، ص24

كما عرفه البنك الدولي بأنه " استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية " [6]

أما التعريف الذي يركز على جانب الأخلاقي فيعرف الفساد على انه " انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين . وهنا يشمل الفساد الإداري والمادي كل من الرشوة والغش والتدليس والتزوير[7]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم ظاهرة الفساد.

الفساد في العصر القديم:

لم تعرف الإنسانية تاريخا محددا ودقيقا لنشوء ظاهرة الفساد على وجه البسيطة بل قد يكون الفساد ظاهرة نشأت مع بداية الخليفة على الأرض حيث نرى في قصة ولدي آدم عليه السلام هابيل وقابيل والتي تدل على نشوءه من ذلك الزمن السحيق. والإثراء بعد التاريخي لقياس تسلسل هذه الظاهرة لابد من إن نستذكر شواهده وكيف تمت الإشارة إليه.

إن الأقوام التي استوطنت أرض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات في العالم، قد عرفت ظاهرة الفساد لذا نرى إشارة إلى جرائم هذه الظاهرة في قوانين التي عرفتها (اوروك . واورنومو) في الألواح السومرية[8]

أو نلاحظ أن حمو رابي ملك بابل وضع التشريعات المهمة في التاريخ والتي عرفت بتشريعات حمو رابي وقد أشار فيها إلى جريمة الرشوة حيث شدد إلى إحضار طالب

---

2 زياد عربية بن علي، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد في الدول النامية**، مجلة الأمن والقانون، العدد الأول، كلية شرطة دبي ، جانفي 2002، ص268

[3]محمد مزاولي، **"مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجته"**،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد جامعة ورقلة،أيام 2-3.ديسمبر2008.ص15.

[8] لؤي أديب العيسى، مرجع سابق ،ص 18

الرشوة أمامه ليتقاضى بنفسه ويتولى أمر اجتثاثه مما يدل على اهتمامه الكبير لمعالجة آفة الرشوة [9]

وبانتقالنا من وادي الرافدين إلى واد النيل نلاحظ أن مصر الفرعونية أشارت إلى وصايا وتنبؤات في تنظيم إدارة العلاقات السليمة في الحكم.

أما عند الصينيون القدماء فان الفكر السياسي لدى" كونفو شيوس" قد شخص ظاهرة الفساد في كتابه" التعليم اكبر" ويرد أسباب الحروب التي حدثت إلى فساد الحكم هذا مرده إلى فساد الأسر وإغفال الأشخاص تقويم نفوسهم أما في كتابه " عقيدة الوسط " فهو يرد أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين، والوزارة الصالحة التي توزع الثروات بين الناس على أوسع نطاق وهو يشير أخطاء الفساد عندما يتطرق إلى القول: " إن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب".

أما أفلاطون" الذي جاء بعده بفترة لاحقة فقد تطرق لظاهرة الفساد من خلال مناقشته لمسألة العدالة الفردية والجماعية، أما إذا انتقلنا من الإغريق إلى العهود المسيحية نجد أن نصوص الكتاب المقدس قد عالجت ظاهرة الفساد أيضا فهذه رسالة بولس الرسول الأول إلى آهل كورنثوس وتورد نصه " لا تضلوا : المعاشرة السيئة تفسد الأخلاق الحسنة " فنرى في هذه الآية دلالة على اهتمام المسيحية بخلق مجتمع خال من الضلالة والعشرة السيئة التي ينجم عنها مفاسد كثيرة.

وفي القران الكريم نجد تنبيهات وتحذيرات من الفساد ودعوة إلى الإصلاح وهذا من خلال قوله تعالى ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن

[9] نفس المرجع، ص18

علوا كبيرا ﴾[10] وقال تعالى ﴿ ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين﴾[11] وقال تعالى ﴿ وإذ تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد﴾ [12]

ونلاحظ أن الله عز وجل نبه إلى ضرورة اجتناب الفساد لما له من آثار وخيمة على العباد والبلاد.

الفساد في العصور الوسطى:

بعد هذه النظرة عبر العصور والحضارات في تشخيص الفساد لابد لنا من إثراء لهذا الموضوع أن نأخذ بعض أشكال الفساد في انجلترا على سبيل المثال حكم الملوك آل ستيوارت في القرنين الثالث والرابع عشر تحديدا ظهر استخدام آليات متعددة الفساد لتأثير على أعضاء البرلمان من أجل تحقيق مآرب خاصة. من خلال ضم أصوات أعضاء البرلمان بجانبه. ويذكر البعض أن الأسلوب بقي متبعا حتى مرحلة متأخرة من القرن 19 حيث أن الفساد كان منتشرا بشكل واضح في انجلترا حيث كانت عادة شراء المناصب المتداولة في تلك الفترة بغرض تولي مناصب مرموقة وهذا ما أثار غضب الرجال في المجتمع الانجليزي والايرلندي وهذا ما نجم عنه مهاجمة هؤلاء الرجال المفسدين [13]

الفسادفي العصر الحديث:

وبالانتقال إلى النموذج الأمريكي نلاحظ نسيجا متداخلا من العوامل المتشابكة والتي ساهمت بشكل ملحوظ في ازدياد الفساد في عهد الرئيس الأمريكي الثامن عشر "جرانت"

---

[10] القران الكريم ،سورة الإسراء، الأية 04
[11] القران الكريم، سورة المائدة،الأية 64
[12] القران الكريم، سورة البقرة، الأية205
[13] لؤي أديب العيسى ،مرجع سابق،ص20

1822–1885 والذي حكم ما بين (1869–1877) كانت الحكومة تعاني من مظاهر مخربة للفساد مثل فضائح الجمارك، العائدات المالية ،وان تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حافل بقضايا الفساد. فهناك فضائح المساهمات المالية أثناء الحملات الانتخابية والتي جعلت الحكومة تحدد الحد الأقصى لتلك المساهمات عام 1925 ثم إصدار قانون عام 1972 والذي تطلب من المرشحين الفيدراليين الكشف عن العوائد المالية للحملات الانتخابية ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون تزامن مع فضيحة التجسس السياسي للرئيس نيكسون الرئيس السابع والثلاثين لأمريكا وذلك ضد معارضته للسياسيين وقيامه بإخفاء مساهمات مالية ضخمة وغير شرعية مصدرها شراكات ومؤسسات وجمعيات وكان عليه أن يعلن عنها وهذه الفضيحة التي عرفت باسم فضيحة "واتر غيت" أجبرته على الاستقالة والتخلي عن منصبه[14]

[14] لؤي أديب العيسى، مرجع سابق ،ص23

المطلب الثاني: أنواع وأسباب الفساد:

أولا: أنواع الفساد:

لقد قررت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في بيانها الأول لإغراضها في مادتها الأولى: مهمتنا العمل على مكافحة الفساد بكافة أنواعه ومظاهره وصوره، وهذه الاتفاقية لم تخص صورة بعينها لكن نخصها بالمحاربة وإنما ورد أصلا للفساد عموما دون أي تخصيص مما يؤكد شموله بالمكافحة لكافة أنواعه ومن بين أنواع الفساد نذكر ما يلي:

(1) الفساد المالي: يتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية المنظمة لسير العمل الإداري والمالي للدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كجهاز مركزي للرقابة المالية، المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة الشركات. وتظهر صورة الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس الضريبي.

(2) الفساد الإداري: يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية أو التنظيمية ولكن المخالفات التي تصدر عن المواطن المكلف لخدمة عامة أثناء تأدية المهام في منظومة التشريعات، والقوانين والضوابط والمنظومة القيم الفردية التي لا ترقي للإصلاح، وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار. وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام أوقات العمل، أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل مسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة[15]

[1] سمير عبود عباس وصباح نوري عباس، **الفساد الإداري والمالي في العراق**، الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة التعليم التقني –معهد الإدارة ،2008،ص15، مقال متاح على الموقع التالي: WWW.NAZAHA.IQ/sech_web/edare/8.doc تاريخ التحميل: 2015/09/08، التوقيت: 18:30.

(3) الفساد الاقتصادي: يتمثل في سوء التوزيع الثروات والموارد أو تحميل إدارة الحكومة بأعباء كبيرة، وتخصيص أموال طائلة للقيام بهذه المهام دون متابعة ورقابة ومساءلة ويتضح ذالك جيدا من خلال دراسات التنمية البشرية في أغلب البلدان العربية التي تعاني من عدم تحقيق مشروعات التنمية للعدالة الاجتماعية أو الرفاهية الاقتصادية.

(4) الفساد الاجتماعي: لقد حدد علماء الاجتماع مفهوما للفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة " وممارسة الفساد مرجعها يعود إلى عدم الاستقامة الذاتية للشخص الذي يمارسه. وبالتالي فهو انتهاك لقيم المجتمع وهو قائم على تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة فالفساد يؤدي إلى زعزعة القيم الأخلاقية والى الإحباط، وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع والتعصب والتطرف في الأداء وشيوع الجريمة. فالفساد يشوه البنى الاجتماعية من خلال صعود الأقلية على حساب الأكثرية. وسوء توزيع الدخول بشكل غير متكافئ الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية والتفاوت الاجتماعي. [16]

(5) الفساد السياسي : يمثل مجمل الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام التي تنظم مجمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة ومع أن هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة بين البلدان التي يكون فيها الحكم شموليا وديكتاتوريا. لكن العوامل المشتركة لإنشاء الفساد في كلا النوعين في الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الراشد. فالفساد إذن ملازم بدرجات متفاوتة للحياة السياسية،

[16] محمود عبد الفضيل والمرسي السيد الحجاري، **التكاليف الاجتماعية للفساد** ، مجلة المستقبل العربي، العدد266، أفريل2002 ، ص15.

والتي هي في آن واحد صراع على نفوذ المصالح والموارد أيضا إدارة الشأن العام وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد

أو فقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية والوساطة. [17]

ثانيا : أسباب الفساد:

*انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب الفردية؛

*عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثالث في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة التبادلية كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية ونزاهته يعدان سببا مشجعا على الفساد؛

*ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها؛

*ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد. وذلك بعدم اتخاذ إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.

*ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها. [18]

---

[17] انطوان عسوة ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد**، مجلة المستقبل العربي . العدد 310 ديسمبر 2004 ص 126

[18] إمنصوران سهيلة، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية –حالة الجزائر-**، دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،2006، ص-ص، 175-178.

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد لتحقيق التنمية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى آليات مكافحة الفساد لتحقيق التنمية وذلك من خلال عرض كل ما يتعلق به من خلال الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد لتحقيق التنمية، الشفافية كآلية للحد من الفساد الإداري وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد لتحقيق التنمية:

أصبح الحكم الراشد من ناحية النظرية عنصرا ايجابية بالنسبة الدول النامية، فهو عامل أساسي يساعد في تحقيق السلم والأمن الاجتماعيين والاستقرار السياسي والاقتصادي وترقية حقوق الإنسان وتكريس الشفافية من خلال المساءلة والمراقبة وسط قوة القانون، ومع تباين وتعدد وجهات النظر حول تعريف مفهوم ومضمون الحكم الراشد، والتي تم حصرها في مقاربتين اثنين هما:

(أ)المقاربة التنموية الاقتصادية: هي تقنية إدارية و أداة لتسير عملية التنمية. فالمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة هي وحدها صاحبة القرار لتحديد مدى توفير الشروط السياسية الضرورية لتجسيد الحكم الراشد للحصول على المساعدة المالية والتقنية .

(ب)المقاربة السياسية: ترى بأن الحكم الراشد لا يعتبر وسيلة لتحقيق الفعالية والتسيير النزيه للشؤون العامة فقط، وإنما هي وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

وللحكم الراشد معايير وخصائص عديدة ومتنوعة تختلف باختلاف الجهات ومصالحها لكن الأكثر شمولا تضمنت المعاير التالية: المشاركة حكم القانون، حسن الاستجابة، المعاملة بالمساواة، الفعالية. وقد تختلف هذه المعاير حسب أولوية التطبيق من بلد لآخر .

إن تجسيد الحكم الراشد يتوقف على ثلاثة انساق رئيسية : النسق السياسي، النسق الإداري والنسق الاقتصادي، فإدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهى :

(1)البعد السياسي: المتعلق بطبيعة السلطة السياسية والشرعية التي تمثلها.

(2)البعد التقنى : المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها .

(3)البعد الاقتصادي والاجتماعي: المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته وتؤثر هذه الأبعاد وتترابط مع بعضها في تحقيق الحكم الراشد الذي يعتمد على ترابط عمل الدولة ومؤسساتها . [19]

فالحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية التي تعمل على محاربة الفساد الاقتصادي.

المطلب الثاني: الشفافية كآلية للحد من الفساد الإداري وتحقيق التنمية

أولا مفهوم الشفافية: يقصد بالشفافية أن تعمل الإدارة في بيت من زجاج كل به مكشوف للعاملين والجمهور فهي التزام المنظمات الإدارية العامة والمنظمات الخاصة بالإفصاح

[19] انظر التقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: **الحكم الجيد من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- التحسين التنظيمي والمساءلة** ، واشنطن، البنك الدولي، 2003، ص3.

والعلانية والوضوح في ممارسة أعمالها مع خضوعها للمساءلة والمحاسبة والشفافية، جوهرها أربع كلمات: المصداقية، الإفصاح، والوضوح، والمشاركة. [20]

الشكل رقم01: جوهر الشفافية

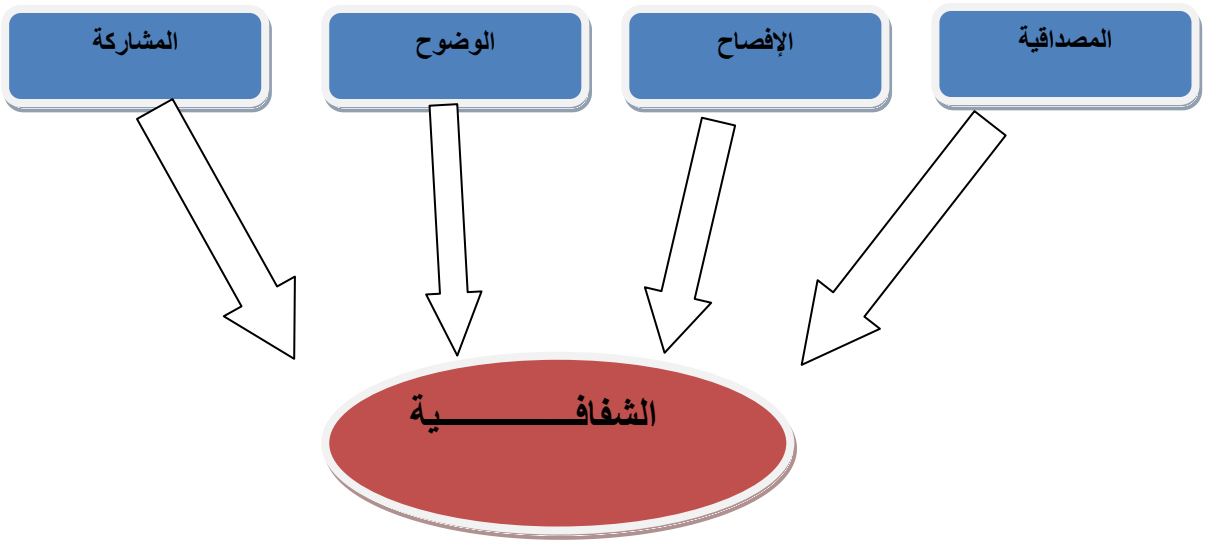

المصدر: من إعداد الطالبة.

وتعتبر الشفافية عنصر رئيسي للحكم الراشد وتقوم على مبدأ عدم وجود أمور في الشأن العام تخفى عن المواطن وبهذا فهي تعني:

*وضع جميع المعطيات والمعلومات في متناول الجميع؛

*الوضوح في الوظيفة، الواجبات، المصادر وسير المعاملات، سبل أداء المسؤول دوره. [21]

[20] سفيان فوكة، **الحكم الراشد المحلي: بحث في قيم وأدوات التمكين**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، يومي 12-13 ديسمبر 2010، ص17.

ثانيا : أهمية الشفافية:

أصبحت الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة ومطلبا تسعي له كل الحكومات والمنظمات، كما أنها مظهرا من مظاهر الحضارة، حيث توسعت تطبيقات هذا المفهوم في كثير من المجالات وحقول المعرفة وتوفر الشفافية أكثر أمانا للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطر آو تؤثر على مستوى الإنتاجية، كما تشجع استثمار أفضل لأصول المنظمة وتعمل الشفافية على تقليل الغموض والضبابية والقضاء على الفساد، تتمثل أهمية الشفافية في:[22]

* تعمل الشفافية على مشاركة في اتخاذ القرارات أو تسمح بنوعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتاحة وتحقيق العدالة؛

* تجارب الشفافية الفساد بمختلف صوره وأشكاله؛

* تحقق الشفافية النزاهة للموظف والابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في تفسير القوانين وتوزيع في اللامركزية وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات؛

* تعمل الشفافية على تطوير وظائف الوحدات الإدارية من وحدات إدارية متخصصة إلى فرق عمل تقوم بأداء وظائفها بشكل أفضل وأوضح وأكثر شفافية. إلا أن الجهود المبذولة هي جهود كل الأفراد وهذا ما يؤدي إلى تسريع قيم التعاون وتضافر الجهود حيث يكون أداء الجهود جماعيا.

---

[1] بوزيد سايح، **سبل تعزيز الشفافية والمساءلة وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، 2012ص58.

[22] نعيمة محمد حرب، **واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، دراسة غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، 2011، ص41.

* تعد الشفافية بعدا أكثر أمانا للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من الفساد.

ثالثا : متطلبات الشفافية : تطبيقها يحتاج إلى حزمة من المتطلبات أهمها:

*توافر الديمقراطية في المجتمع؛

* مشاركة المجتمع المدني في محاربة الفساد والقيام بالإصلاح؛

* التعين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة؛

* تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية؛

* تطبيق الحكومة الالكترونية؛

* حرية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني[23]

المطلب الثالث: المساءلة كآلية لحد من الفساد:

أولا : مفهوم المساءلة:

يعد مفهوم المساءلة من المكونات الأساسية لمفهوم الحكم الراشد وتعني المساءلة: تقديم حساب عن تصرف ما لجهة تملك الحق في الرقابة على من قام بهذا الفعل. فالموظف يخضع لمساءلة مديره والسلطة التنفيذية تخضع لمساءلة السلطة التشريعية وهكذا... والغرض من المساءلة هو حد من الفساد واستخدام الموقع الوظيفي لأغراض شخصية.

[23] نفس المرجع، ص 13.

وتشمل المساءلة جانبين أساسين هما: التقييم والثواب آو العقاب ويعنى أن يتم أولا تقييم العمل، ثم محاسبة وعقاب القائمين عليه، وتشمل المساءلة عدة أبعاد هي:

(1) الإعلام: من حق الشخص عند قيامه بتصرف ما يحصل على المعلومات المتعلقة لهذا التصرف .

(2) التفسير: من حق كل من يسأل عن قيامه بتصرف ما أن يحصل على تفسير عن أسباب القيام بالتصرف على هذا النحو.

(3) الحوار: تنطوي المساءلة على الحوارين من يسأل ويسأل.

(4) القبول العام: تشمل المساءلة مساحة من القبول العام، فعلى سبيل المثال جهة لها حق الرقابة على جهة أخرى. [24]

ثانيا : أهمية المساءلة : تتمثل أهميتها في:[25]

- توجيه طاقات المؤسسة في الأهداف الإستراتيجية؛
- تحسين الأساليب المستعملة في تسيير أمور العمل؛
- إعطاء دافعية اكبر للتطور والتقدم في عملية التنمية؛
- توجيه تركيز المواطنين إلى نتائج أعمالهم؛
- تحديد نقاط الفشل في العمل أثناء تراجع الأداء.

ثالثا : متطلبات المساءلة : تطبيق المساءلة يتطلب مجموعة من المتطلبات :

---

[24] بوضياف مليكة، **الإدارة بالشفافية، الطريق للتنمية والإصلاح الإداري**، مداخلة ضمن الملتقى حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، يومي12-13 ديسمبر 2010، ص41.

[25] غادة شهير الشمراني، **الشفافية والمساءلة في الدول العربية**، دراسة غير منشورة، جامعة الملك سعود للدراسات العليا، 2012، ص4.

ــ وجود حرية المعلومات؛

ــ قدرة أصحاب المصلحة على تنظيم أنفسهم؛

ــ وجود نظام الرقابة وضبط أداء المسؤولين من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز أو إساءة استعمال الموارد؛

ــ إبلاغ الموظف عن أي سلوك يتنافى مع المعايير الأخلاقية؛

ــ توافر الإجراءات والتدابير من خلال تشريع محدد يصف ويحدد متى وكيف يمكن الإبلاغ عن مظاهر سوء السلوك [26]

[26] كاوه محمد فرج قرادغي، **أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري**، منظمة كيدو، أربيل، 2011، 6.

خاتمة الفصل:

يؤدي الفساد في ظل غياب الحكم الراشد إلى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية. في غاية الخطورة تمس بالتنمية، كما يؤدي الفساد إلى نشر ثقافة الفساد والقابلية الفساد وهو أمر خطير على المجتمع وعلى علاقات الأفراد وعلى الدولة في حد ذاتها ومن خلال ما سبق يظهر أن آليات الحكم الراشد والشفافية والمساءلة قد تفشل إذا لم تأخذ مسالة مكافحة الفساد بجدية ووضوح.

مقدمة الفصل:

من أهم المواضيع التي تدور حولها النقاشات العالمية حاليا نجد موضوع التنمية والذي اختلفت الآراء والمناهج والنظريات التي تحاول البحث في سبل الكفيلة بتحـــــقيقها ووضع الـــــــدول في المـــــــسار التنموي الذي من شأنه أن يخرجها من حلقات التخلف، حيث يذهب البعض إلي التركيز علي دعائم الأساسية لتحـــــقيق التنمية من خلال سن خطط وبرامج تحمل في طياتها آليات مكافحة الفساد هذا من جهة. ومن جهة أخرى محاولة دراسة الأسباب التي أدت إلي نشوء هذه الفجوة التنموية بين الدول.

الفصل الثاني: تأثير الفساد على مسار التنمية دراسة حالة الجزائر

المبحث الأول: علاقة الفساد بالتنمية.

المطلب الأول: نوع المؤسسات وتباين تأثير الفساد:

إن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي يتباين من اقتصاد الأخر. والبحوث في هذا النطاق تتحدث عن عدد من الفرضيات التي تفسر هذا التباين في التأثير إلا أن الأبرز بينها هي فرضية تباين كفاءة مؤسسة الحكم.

من الاقتصاديين من يجد أن النقص الأساسي لدراسات النظرية في مجال الفساد. هو إهمال العلاقات بين الفساد والنمو المعتمد على البيئة المؤسساتية . وأن دراسة تأثير الفساد في المجتمع ما لا تمكن أن يتم من دون الأخذ بالحسبان الإطار المؤسساتي الخاص بذلك المجتمع. فالفساد له تأثيرات مختلفة في الأوضاع المؤسساتية المختلفة أو من هنا فتأثيرات الفساد في

الاقتصاد يمكن أن تكون من مكان إلي أخر ومن وقت لآخر. وأن دراسة الفساد من دون مراعاة التفاعل المتبادل بين الفساد والمؤسسات تعد عملية غير دقيقة وقد تقود إلي استنتاجات خاطئة لهذا لابد من إعطاء دور مهم للمؤسسات في تحديد أثر الفساد في النمو[27] وتشكل المؤسسات نظام اجتماعي وسياسي وقانوني واقتصادي للمجتمع فالمؤسسات هي قواعد اللعب في المجتمع. وهي القيود التي تشكل التفاعلات البشرية، كما أنها تنظم الدوافع في المبادلات البشرية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.[28]

وضع اقتصاديو البنك الدولي طريقة لبناء مؤشرات تجميعية لمؤسسات الحكم استنادا إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عددا كبيرا من دول العالم الثالث. وانطلاقا من تعريف الحكم بوصفه التقاليد والمؤسسات التي تمارس بواسطتها السلطة في بلد ما فإن أهم جوانب مؤسسة الحكم تشمل:

- ✓ **التعبير عن الرأي والمساءلة:** يقيس هذا المكون قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم وكذلك حرية التعبير وتكوين جمعيات وحرية وسائل الإعلام؛
- ✓ الاستقرار السياسي وغياب العنف وهذا من خلال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب؛
- ✓ **فعالية إدارة الحكم:** نوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية ونوعية إعداد السياسات؛
- ✓ **نوعية الأطر التنظيمية:** قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك؛

---

[27] احمد دهام عدنان، **اثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل التباين المؤسسات الحكم**، مجلة تنمية الرافدين، العدد109، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق 2012 ص 6.

[2] نفس المرجع،ص06.

- ✓ **سيادة القانون:** يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع، والتقيد بها بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال العنف؛
- ✓ **السيطرة على الفساد:** يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب الخاصة بها في ذالك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها القياسي وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة .

المطلب الثاني: النموذج القياسي لمؤشر الفساد:

لقد تم توفيق معادلة الانحدار متعددة يكون فيها النمو الاقتصادي(المتمثل بحصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة لسنة 2000) دالة لمؤشر الفساد وقد تم استخدام مؤشرين:

1- **مؤشر مدركات الفساد:** الذي تنشره منظمة الشفافية العالمية وهو يعكس إدراك المراقبين المطلعين على الفساد في القطاع العام والسياسة، ويتكون هذا المقياس من 10 درجات تبدأ بالصفر(0) لتشير إلي مستوى عال من الفساد، وتنتهي بالتدرج 10 والذي يعني مستوى منخفض من الفساد ، فكلما زادت قراءة هذا المقياس دل على انخفاض في مستوى الفساد والعكس صحيح .

2- **مؤشر السيطرة على الفساد:** هو موضوع من قبل البنك الدولي ويمثل الانحراف المعياري عن المتوسط العالمي المساوي إلى الصفر. ويندرج هذا المؤشر بين (2،5-) ليدل على وجود مستوى منخفض من السيطرة على الفساد و (2،5+) ليدل علي وجود مستوى عالي من السيطرة علي الفساد .

هذان المؤشران يعدان من أكثر المقاييس استخداما في البحوث والمقاربات الدولية نظرا للدقة التي يمتازان بها واعتمادهما علي الأساليب الإحصائية المتقنة في صياغة هذه المؤشرات ولسهولة استخدامها والحصول عليها.

أولا : نتائج تطبيق النموذج القياسي باستخدام مؤشر مدركات الفساد (CPI):

جدول رقم 01: تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات باعتماد مؤشر مدركات الفساد[29]

Dependence variable : gdpper cpita

Independent Variable	2002		2004		2006	
	Good Institution	Bad Institution	Good Institution	Bad Institution	Good Institution	Bad Institution
Constant	**13.483**	**9.389**	**12.470**	**13.062**	**10.821**	**19.147**
	(6.76)	**(3.99)**	**(8.09)**	**(4.82)**	**(5.72)**	**(5.51)**
Cor –cpi	**−0.4900**	**−1.4318**	**−0.3310**	**−2.965**	**−0.4690**	**−5.236**
	(2.59)	**(1.68)**	**(2.37)**	**(2.45)**	**(3.19)**	**(3.14)**

[29] نفس المرجع،ص08.

Education	**4.442**	**1.3391**	**5.206**	**1.5564**	**0.4690**	**5.236**
	(2.56)	**(1.68)**	**(3.63)**	**(2.45)**	**(3.19)**	**(3.14**
Foreignd	**0.04685**	**0.02624**	**0.00024**	**0.2243**	**0.02527**	**0.07118**
Direct	**(0.60)**	**(0.33)**	**(0.00)**	**(2.23)**	**(0.31)**	**(1.23)**
Investment						
Investment	**−0.0156**	**0.2218**	**−0.7273**	**0.2083**	**−0.1190**	**−0.4932**
	(1.53)	**(0.49)**	**(1.43)**	**(0.53)**	**(0.21)**	**(1.23)**
Population	**−0.0664**	**−0.1494**	**−0.1763**	**0.5072**	**−0.0409**	**0.7545**
	(0.46)	**(1.05)**	**(1.62)**	**(1.94)**	**(0.21)**	**(1.82)**
Adjusted R^2	**%55.24**	**%40.1**	**%69.1**	**%61.0**	**%85.9**	**%59.0**
F−statistic	**7.90**	**6.03**	**13.39**	**11.90**	**23.14**	**10.36**

observation	**38**	**51**	**36**	**44**	**25**	**42**

***في الدول ذات المؤسسات الجيدة :**

يظهر الجدول رقم 01 نتائج تطبيق النموذج القياسي باستخدام مؤشر مدركات الفساد(cpi)، وتبين الاختبارات الإحصائية للنماذج المتمثلة بقيمة إحصائية معنوية النموذج عند مستوى معنوي 5%. أما معامل التحديد R2 فكانت قيمته (85.9%، 55.2%،69.1%) للسنوات 2002، 2004،2006 علي التوالي، ويوضح إختبار "درين واتسون " أن وقوع قيمته المحسوبة (2.39 لسنة 2002) و(2.69لسنة 2006)في منطقة عدم التأكد، في حين بلغت قيمته المحسوبة في سنة 2004(1.89) بالإشارة إلى انعدام وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

بينما يشير المعامل تضخم vif إلى عدم وجود مشكلة ارتباط متعددة إذ بلغت أعلي قيمة له (2.5)[30]

نتائج الانحدار تبين وجود تأثير السالب معنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمرونة منخفضة ،فتحسن مؤشر الفساد بنسبة 1% يؤدي إلي زيادة في حصة الفرد من نتائج الإجمالي نسبة 49% 33% ،47% للسنوات 2004،2002،2006 علي التوالي ويعكس حجم معاملات للنموذج المقدر أن الفساد هو اقل متغيران تأثيرا في النمو الاقتصادي من بين المغيرات التي تضمنها النموذج المقدر في الدول ذات مؤسسات جيدة.

[30] نفس المرجع،ص10.

أما التعليم فأظهر تأثيرا ايجابيا ومعنويا في جميع السنوات وبمرونة عالية فزيادة مؤشر التعليم نسبة 1% يؤدي إلي زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 04.44%و 0.60%و 6.07%لسنوات 2006.2004.2002 على التوالي والتعليم بذلك يمثل أكبر المتغيرات تأثيرا في النمو الاقتصادي لهذه المجموعة مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي تضمنها النموذج المقدر.

ولم يظهر للاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نمو السكان تأثيرا معنويا في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

***في الدول ذات المؤسسات السيئة:**

تظهر الاختبارات الإحصائية للنماذج المقدرة للسنوات 2006.2004.2002 الموضحة في الملحق الأول جودة النماذج المقدرة، فقد اجتازت نماذج اختبار F الذي يبين معنوية النموذج وذلك عند مستوى معنوي 5%.في حين بلغت قيمة معامل تحديد R^2 (59%61%.40%) للسنوات المذكورة على التوالي مبينا مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغير المعتمد.

أما اختبار "درين واتسون" فكانت 2.06لسنة 2002 بإشارة إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. في حين أنها بلغت 2.26 و1.70 لسنة 2004.2002 على التوالى وهي بذلك تقع في منطقة عدم التأكد، كذلك كانت قيمة تضخم التباينVIF أقل من 10 مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة .

إن نتائج التحليل تبين في نماذج الانحدار الثلاثة وجود تأثير سالب ومعنوي لمؤشر الفساد بنسبة 1% يزيد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبمرونة عالية، فتحسن مؤشر الفساد بنسبة 1% يزيد حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بنسب 5.24%.2.97%.1.43% للسنوات 2006.2004.2002 على التوالي وتوحي قيمة مرونة متغير الفساد أنه المتغير الأكثر إسهاما في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي تضمنها النموذج المقدر.

أما بالنسبة لمتغير مؤشر التعليم فقد كان تأثيرا ايجابيا ومعنويا في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يعكس الدور الايجابي للتعليم في النمو الاقتصادي، ويمثل التعليم المتغير الثاني الأكثر أهمية في تفسير التغير في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ولم يظهر للاستثمار الأجنبي المباشر وللاستثمار المحلي تأثير معنوي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول ذات المؤسسات السيئة.

ثانيا: نتائج تطبيق النموذج القياسي باستخدام مؤشر السيطرة على الفساد (المعدل)

جدول رقم 02: تأثير الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين المؤسسات باعتماد مؤشر السيطرة على الفساد.

Dependence variable : gdpper cpita

Independent variable	2002		2004		2006	
	Good Institution	Bad Institution	Good Institution	Bad Institution	Good Institution	Bad Institution
Constant	**12.159**	**10.033**	**12.235**	**10.402**	**11.037**	**11.900**
	(5.81)	**(5.36)**	**(7.72)**	**(5.98)**	**(5.70)**	**(5.66)**
CoR . W	**−0.4572**	**−2.67.7**	**−0.2327**	**−2.665**	**−0.3960**	**−2.230**
	(2.76)	**(2.84)**	**(1.91)**	**(2.64)**	**(3.20)**	**(1.83)**
Education	**4.263**	**1.4460**	**5.524**	**1.6071**	**5.817**	**0.9445**
	(2.47)	**(4.34)**	**(3.73)**	**(4.00)**	**(4.88)**	**(1.92)**
Foreignd	**−0.04630**	**0.02149**	**0.0032**	**−0.1814**	**−0.03633**	**0.53328**
Direct	**(0.60)**	**(0.28)**	**(0.05)**	**(1.77)**	**(0.43)**	**(0.55)**
Investment						
Investment	**−0.7554**	**0.0897**	**−0.7457**	**0.1349**	**−0.3373**	**−0.6018**
	(1.11)	**(0.21)**	**(1.42)**	**(0.35)**	**(0.55)**	**(1.38)**

Population	−0.0206	−0.2057	−0.1723	−0.4430	−0.00044	−0.9317
	(0.15)	(1.05)	(1.53)	(1.67)	(0.02)	(2.10)
Adjusted R^2	%56.3	%46.0	%67.2	%61.8	%86.0	%52.2
Fstatistic	8.24	7.68	12.32	12.32	22.03	7.87
observation	38	51	36	44	24	42

***في الدول ذات المؤسسات الجيدة:**

يوضح الجدول رقم 02 نتائج تطبيق النموذج القياسي باستخدام مؤشر السيطرة على الفساد، وتشير الاختبارات الرئيسية إلى وجود النموذج إذ تعكس قيمة Fمعنوية النموذج المقدر عند مستوى المعنوية 5%. أما معدل التحديد R^2 فكانت قيمته (86%.67.2%.56.30%) ويعكس مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات في المتغير المعتمد.

أما إختبار "واتسون"مساو ل(2.67.2.32) للسنوات (2006.2002) وهي لا تنفي ولا تأكد وجود الارتباط الذاتي ويبن معامل التضخم التباين VIF عدم وجود الارتباط المتعدد بين التغيرات المستقلة .

تبين نتائج الانحدار وجود تأثير عكسي معنوي للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بمرونة منخفضة، فتحسن مؤشر الفساد بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتعكس قيم المرونة أن التعليم هو المتغير الأبرز في التأثير على النمو الاقتصادي في الدول ذات المؤسسات الجيدة .

كما ظهر أن الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تمارس تأثيرا معنويا على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والشيء ذاته بالنسبة لمعدل نمو السكان.[31]

***في الدول ذات المؤسسات السيئة:**

تظهر الاختبارات الإحصائية للنماذج المقدرة للسنوات 2006.2004.2002 والموضحة في الملحق الثاني جودة النماذج المقدرة، ويشير الاختبار F إلى معنوية النماذج المقدرة عند مستوى 5%، وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 46.0%، 61.8%، 52.2% للسنوات 2002 2004 2006 موضحا هذه المساهمة للمتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير المعتمد عن طريق نماذج الانحدار نلاحظ وجود تأثير سالب وقوى للفساد في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فتحسن مؤشر الفساد بنسبة 1% حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 02.67% ، 2.66%، 2.32% للسنوات 2002 2004 2006 وتعكس قيمة مرونة متغير الفساد بأنه المتغير الأكثر إسهاما في تغير التغيرات في النمو الاقتصادي مقارنة بالمتغيرات الأخرى التي تضمنها النموذج المقدر، وأن تحسن موقع الدولة ذات المؤسسات السيئة في مؤشر الفساد سينقل حصة الفرد من الناتج بأسرع مما في الدول ذات المؤسسات الجيدة أما مؤشر التعليم فقد كان تأثيره ايجابيا ومعنويا في حصة الفرد بين الناتج المحلي الإجمالي، وان زيادة مؤشر التعلم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة44. 1%، 1.60%، 0.92%، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير في النمو الاقتصادي. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكان تأثيرها غير معنوي على الحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنة 2004 كان أكثرها سلبا ومعنويا في المتغير المعتمد

[31] نفس المرجع، ص11

وبنسبة لنمو السكان فكان تأثيره سلبيا معنويا في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء سنة 2002 إذ لم يظهر تأثيره المعنوي عند مستوى 5%.

المبحث الثاني: أثر الفساد الإداري علي مسار التنمية –دراسة حالة الجزائر

شهدت قطاع الطاقة والمناجم العديد من قضايا الفساد الإداري والتي تجلت في مختلف مظاهر وصور الفساد ولهذا قمنا بمحاولة دراسة بعض القضايا التي هي محل الاهتمام من قبل الرأي العام والصحافة بشكل كبير ويعود اختيارنا لقطاع الطاقة والمناجم باعتباره القطاع الحساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى كل من مؤسسة سوناطراك وسونلغاز.

المطلب الأول: الفساد الإداري في قطاع الطاقة والمناجم.

أولا : الفساد في سوناطراك :

تعد فضيحة سوناطراك من قضيا الفساد الكبيرة التي تشهد اهتماما كبيرا من قبل الصحافة الوطنية والدولية ويتابع تفاصيلها المواطن الجزائري باهتمام بالغ، حيث يشتبه في تورط إطارات سامية كالوزير السابق للطاقة والمناجم شكيب خليل بالإضافة إلي مدير العام السابق لشركة سوناطراك وبعض المتورطين الآخرين حيث تتجلى فيها مظاهر الفساد بشكل واضح وجلي من خلال الرشوة واستغلال النفوذ والمنصب لخدمة المصالح الشخصية بالإضافة إلى المحسوبية حيث تجاوز الفساد في سوناطراك الحدود الوطنية ليصبح فسادا دوليا تتورط فيه شركات أجنبية سواء من ايطالية أو كندا لذا سنحاول التحدث عن الفساد داخل

سوناطراك من خلال ما تذكره الجرائد ومن أجل فهم واقع الفساد في الجزائر وحجمه وآثاره في مختلف المجالات .

في مقال نشرته جريدة النهار الجزائرية لكاتبه " اسماعيل فلاح " ذكرى بان معطيات جديدة بشان ما بات يعرف باسم فضيحة سوناطراك 2 تكشف أن التحقيقات التي فتحها القضاء الايطالي في الموضوع قد توصلت إلي إثبات إدانة الوزير السابق للطاقة شكيب خليل رفقة الوسيط في عمليات الرشاوى وتلقي العمولات. "فريد بجاوي" نجل شقيق وزير الخارجية السابق " محمد بجاوي" وعدد آخر من الجزائريين من مسؤولين ورجال أعمال وأصحاب مهن حرة .[32]

نفس المصادر أوضحت أن جزء من التحقيقات القضائية التي تجريها محكمة ميلانو الايطالية. قادت إلي ثبوت تورط محامية معروفة تعمل كمستشارة لدى مجمع تابع لرجل أعمال شهير، في عمليات منح وتلقي الرشاوى على شكل عمولات في صفقات كان طرفها مسؤولين في وزارة الطاقة سوناطراك من جهد ومسؤولين في شركة " سايبام "فرع المجمع الايطالي "ايني" نفس المصادر قالت أن من بين الأسماء التي تم تداولها علي ألسنة الشهود في عمليات التفاوض علي الرشاوى شقيق قيادية معروفة في حزب الأرندي .

كما ذكر أيضا اسم الوزير السابق شكيب خليل الذي جرى تفتيش منزله من قبل إنابة قضائية إيطالية ولقد جاء التوصل إلي هذه الأطراف الجديدة في القضية بعد تمكن المحققين الايطاليين من وصول إلى مضامين مراسلات الكترونية جرت بين مسؤولي "سايبام " ومجمع

---

1 إسماعيل فلاح ، **شكيب خليل سجينا أو متشردا في شوارع أوروبا** ، جريدة النهار، العدد 1670،الأحد 21 مارس 2013 ،ص03

"ايني " وهي الرسائل التي كانت مشفرة في الوقت السابق واستغرق فك شفرتها وقت من الزمن .

أما إلهام بوتلجي فقد ذكرت في مقال لها نشرته في جريدة الشروق الجزائرية، أن التحريات في قضية سوناطراك كشفت أن شركة "سايبام " كانت تتخبط في ديون وعليها مشاكل دفع لمجمع سوناطراك لكنها استطاعت الفوز بعدة صفقات بالملايير من أموال الشركة وهذا مقابل توظيف ابن مزيان المدير العام السابق لشركة سوناطراك كمستشار رئيس مدير العام للمجمع الايطالي في الجزائر " سايبام " بيليو او ريسي المتابع في قضية سوناطراك 2 من قبل الادعاء العام بمحكمة ميلانو بعدة تهم تتعلق برشوة ويبرز من خلال تصريحات متهمين اسم (ا- ز) التي تربطها علاقات صداقة بزوجة شكيب خليل السيدة " ن شكيب خليل " حيث يشير الملف القضائي إلى أن المدعوة (ا – ز) كانت تربطها علاقات مشبوهة بالعديد من الشركات الأجنبية العاملة في ميدان الطاقة والمناجم وهي التي توسط لابن الرئيس العام لشركة سوناطراك محمد مزيان للعمل كمستشار لدى الرئيس العام للمجمع الايطالي "سايبام " في الجزائر " بيليو ادرسي " ولهذا تضمن الشركة الايطالية بالدخول إلى الجزائر والاستثمار مع اكبر شركات سوناطراك. [33]

كما كشفت التحقيقات القضائية في القضية سوناطراك 1 بأن المجمع الألماني " كونتال ألجيريا فون وارك بليتاك " تمكن من الحصول علي خمس صفقات مشبوهة مع مجمع سوناطراك بقيمة تقدر بحوالي 1100 مليار سنتيم، وكل هذا لمساعدة الرئيس المدير العام لسوناطراك محمد مزيان الذي منح صفقات للمجمع الألماني مقابل دخول ابنه كمساهم في

---

1 " الهام بوتلجي، **شركة سيبام الايطالية استفادت من صفقات رغم عجزها المالي**، جريدة الشروق، العدد 3953، الأربعاء 13 / 03 / 2013، ص3

المجمع بنسبة 200 حصة دون دفع أي مبلغ من المال وهي الصفقات التي تبين أنها رست على المجمع الألماني بطريقة مخالفة للقانون ومشبوهة.

ويشير الملف القضائي إلي أن الصفقات التي عقدتها شركة سوناطراك مع المجمع الألماني كانت في إطار انجاز مشروع إنشاء نظام المراقبة البصرية والحماية الالكترونية لجميع المركبات مجمع سوناطراك على مستوى الوطن حيث تكشف التحقيقات التي قامت بها مصالح الضبطية القضائية بان الصفقات التي تم عقدها مع المجمع الألماني تمت بطريقة غير قانونية وبتواطؤ من الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك انقطاع هذا للمجمع الألماني دخول سوق الأعمال الجزائري خلال 2005 والحصول على امتيازات وغير مبررة لمجمع سوناطراك وكل هذا على حساب المصلحة الاقتصادية للشركة وهي من أهم الشركات التي يبنى عليها الاقتصاد الجزائري .

ويشير ملف القضية إلى أن حصول المجمع الألماني علي صفقة انجاز نظام مراقبة والحماية الالكترونية كان مقابل امتيازات حصل عليها ابن محمد مزيان الذي كان يشغل منصب رئيس مشروع مديرية الإعلام الآلي لمجمع سوناطراك بحيدرة أو كل هذا مقابل تمكين الشركة الألمانية من الحصول علي الصفقة .

وفي مقال أخر بمجلة العرب القطرية يقول صابر البليدي[34] أن الشبهات في قضية تورط شركة الايطالية بتقديم رشوة فاقت 200 مليون يورو لمسؤولين جزائريين مقابل الحصول على مشاريع نفطية تتجه نحو وزير الطاقة الجزائري شكيب خليل الذي أطلقت عليه ملفات التحقيق الايطالي لقب " العجوز " وبحسب وسائل الإعلام الايطالي نقلا عن مصادر

[34] صابر البليدي . "**فضائح سوناطراك تضع الفساد في الجزائر تحت المجهر الدولي**"، قطر : مجلة العرب . العدد 2013/02/9167.22 ص11

قضائية فانه يشتبه في أن المدير العام لمجموعة " ايني " باولوسكاردني " شارك في لقاء واحد على الأقل في باريس هدف الحصول على عقد بقيمة 11 مليار دولار لفرع مجموعة في الجزائر " سايبام" مع سوناطراك مقابل عمولة سرية بقيمة 197 مليار يورو عبر وسيط إلي مسؤولين جزائريين كبار .

وبحسب الصحافة الجزائرية فان الوسيط المذكور هو" فريد بجاوي " ابن أخ وزير الخارجية الجزائري السابق وأن وزير الطاقة السابق "شكيب خليل " شارك في لقاء في "باريس "، أعلنت النيابة العامة بالجزائر فتح تحقيق أطلق عليه قضية سوناطراك 2 وينظر إلى مثول المدير التنفيذي السابق لسوناطراك محمد مزيان أمام محكمة الجنايات في قضية سوناطراك (1) والمتعلقة بالفساد في صفقة استفادت منها شركة " سايبام " أيضا لانجاز خط أنابيب بقيمة 668 متر مليار دولار.

وفي نهاية شهر ماي 2010 قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بإجراء تعديل حكومي أقال من خلاله آنذاك الوزير شكيب خليل وبعد ذلك التاريخ بيومين تمت إقالة محمد مزيان رئيس المدير العام لسوناطراك الذي تم وضعه تحت الرقابة القضائية بعد الاشتباه في تورطه في قضيا الفساد. وبعد أيام قليلة وتحديدا مع شهر جوان من نفس السنة تم اتخاذ قرار إلغاء صفقة انجاز دراسات والاطلاع بخدمات المتابعة والمراقبة والتنسيق الخاصة لمشروع المدينة الجديدة "بحاسي مسعود" ، الصفقة التي فازت بها شركة " أ س ان سي لا فالان " الكندية وكانت قيمة الصفقة آنذاك 312 مليون اورو خصصت فقط للدراسات ومرافقة المشروع، فيها بلغت قيمة هذا الأخير الانجاز المدينة الجديدة أكثر من 6 مليار دولار .

هذا التزامن بين رحيل "شكيب خليل" وأعوانه وبين إلغاء صفقة " اس ان سي افالان " أيضا بالتزامن وشروع "نور الدين شراوطي" بعد تعينه في منصب رئيس مدير العام لسوناطراك، حيث أن قرار إلغاء الصفقة اتخذ في عهده، بعدما جرى إبلاغ السلطات العليا في البلاد. بوجود تخفيضات على الصفقة التي فازت بها " اس ان سي افالان " وقد تم إلغاء الصفقة مرتين . حيث انه في المرة الأولى تم التراجع عن القرار وإلغاء قبل أن يتم اتخاذ القرار مرة ثانية بعد نيل التزكية والضوء الأخضر من أعلى السلطة بالبلاد

نفس المعطيات التي نقلها صابر البليدي تؤكد انه في حال فتح تحقيقات في قضية ملفات صفقة إنجاز المدينة الجديدة حاسي مسعود فان الكثير من الملفات والمتورطين سيتم كشف عنهم بحكم ضخامة المبلغ المالي. باعتراف مسؤولي الشركة الكندية الذين اعتبروا الصفقة في ذالك الوقت بمثابة فرصته العمر، بحكم ان المجمع الكندي لم يسبق في تاريخه أن فاز بصفقة مثل هذا الحجم ومازالت ظروف وكيفيات الفوز " اس ان سي " بالصفقة مما أثار تساؤلات إلى غاية اليوم . خصوصا ان المبلغ المالي الذي عرضته كان ضخما جدا وغير تنافسي حيث تنافست 5 شركات كبرى على صفقة انجاز دراسة مشروع المدينة الجديدة وهي بالإضافة إلى " اس ان سي لا فالان " والمجمع الجزائري التونسي " اورباكو " سي ان سي جي اي سي " والمجمع الكوري الجنوبي " كا ال سي – سامان كون وون " والاسباني " ارنابيث – اي ارفي " والفرنسي " ايوزيس ايجيس " [35]

[1]اسماعيل فلاح " **هكذا حاول شكيب خليل نهب 3100مليار من البابلك**" الجزائر : جريدة النهار . العدد 1670 الاحد 2013/03/31. ص3

وقال عبد اللطيف بلقايم[36] في مقال نشر بجريدة الجزائر نيوز علي أن هناك مصادر موثوقة . كشفت أن ديوان الوطني لمكافحة الفساد شرع في العمل علي اول ملف فساد ، منذ تدشين مقره الجديد يخص مسالة الامتيازات التي تحصلت عليها شركة الكندية " SNC LAVA LIN" في عقد إنشاء محطة توليد الكهرباء لمنطقة حجرة النص بشرشال دون ملف الذي أصبح بين يدي القضاء والخاص وبالوساطات التي كانت بين الوزير السابق شكيب خليل والكنديين .

ويعمل عبد المالك سايح رئيس الديوان رفقة متخصصة عالية التكوين من مصلحة الاستعلام والامن والدرك الوطني والشرطة على قدم وساق لإنهاء الملف والإحاطة بكل تفاصيله، وكانت الجزائر نيوز قد تعرضت لملف حجرة النص بالتفاصيل في أكتوبر 2011 قبل أن يتحول إلي قضية الرأي العام إذ جاء في إحدى تحقيقات الجزائر نيوز آنذاك أن القيمة المالية المرصودة لانجاز محطة حجرة النص بشرشال حسب العقد النهائي غير قابل للمراجعة 826 مليون دولار تتقاسمها كل من سوناطراك وسونلغاز ووكالة الطاقة الجزائرية التي كان علي رأسها نور الدين بوطرفة. قبل أن يصبح مديرا عاما لمجمع سونلغاز بالإضافة إلي صاحب الأغلبية في "SNC LAVA LIN " فكرة إنشاء هذه المحطة حسب ما استقيناه آنذاك ظهرت عمليا في 2003 على أن تكون هذه الشركة واحدة من بين الشركات الخاصة العاملة في مجال إنتاج الكهرباء تخضع لقوانين نفسها التي تخضع لها باقي الشركات المنافسة في السوق وهو التصريح الذي أدلى به نور الدين بوطرفة في 2006/09/17 بعد أن قطعت عملية المناقصة لإنشاء المحطة أشواطا عديدة إذ طرحت للمرة الأولى بتاريخ 2004/02/16

[36] عبد الطيف بلقايم . **ديوان مكافحة الفساد يشن أول تحقيقات "SNC LAVA LIN** " جريدة الجزائر نيوز، العدد 2799، الأحد 2013/03/31،ص07.

لتلغى لاحقا بسبب تحفظات المرشحين لنيلها أبرزهم " اس ان سي افالان " الكندية ، واستون الفرنسية، وسيمانس الألمانية وانتهت القصة بفوز الكنديين بصفقة الانجاز والاستثمار معا .

ثانيا : الفساد في السونلغاز .

أمر وكيل الجمهورية لمحكمة سيدي امحمد. بأمر من النائب العام لمجلس القضائي. مصالح الدرك الوطني للجزائر العاصمة التحقيق في 5 عقود مشبوهة ابرمها مجمع سونلغاز مع الشركة الايطالية في قطاع الكهرباء " انصالدو" بقيمة مالية تقدر بي 1.5 مليار دولار لانجاز محطات توليد، أي ما يعادل 120 مليار دينار (12000 مليار سنتيم)، تعود وقائع هذه الفضيحة حسب ما نقلته مصادر جريدة " الشروق " إلي ورود معلومات إلى النائب العام لمجلس قضاء العاصمة عن صفقات مشبوهة ابرمها مجمع سونالغاز منذ سنة 2007 مع الشركة الايطالية المتخصصة في قطاع الكهرباء " انصالدو" وهي احدي فروع " فينميكانيكا " للصناعة الحربية والبحرية حيث امضي المجمع 5 عقود لانجاز محطات التوليد الكهرباء بقيمة تقدر ب 1.5 مليار دولار.[37]

وأضافت مصادر نفسها أن مجمع سونلغاز وقع عقدا انجاز محطة توليد مركزية بطاقة إنتاج إجمالية تقدر ب 330 ميغا واط بقيمة مالية تقدر ب 340 مليون اورو مع الشركة الايطالية لكن بعد شهر واحد فقط ألغي العقد الأول وعوض بعقد ثاني تم من خلاله مضاعفة القدرة الإنتاجية ب 640 ميغا واط المقدر بقيمة مالية 500مليون اورو. دون إعلام عن مناقصات وهو ما يعتبر غير قانوني ويدخل في خانة إبرام الصفقات مخالفة للتشريع

1 نوارة باشوش ،**5 عقود ب12الف بين سونالغاز والشركة الايطالية مفلسة**، جريدة الشروق ، العدد 3985، الأحد 2013/04/14 ، ص 03

المعمول به قصد إعطاء امتيازات غير مبررة للغير، فضلا عن أن هذه الشركة الايطالية كانت على حافة الإفلاس والمجمع سونلغاز أنقذها من ذلك .

أما بخصوص العقود التي تم إبرامها بين الطرفين بالمحطات الأربعة بولاية البليدة . بقدرة توليد 550 ميغاواط

وتقدر بقيمة 700 مليون دولاد وهو ما يعادل 6 آلاف مليار سنتيم ومحطة التوليد الكهربائي بحاسي مسعود بقيمة ماليا تقدر ب 250 مليون اورو هو ما يعادل 30 مليار دينار ومحطة توليد بسطيف، باتنة وفكرينة، حيث تدخل هذه المشاريع في إطار المخطط الاستعجالي للكهرباء الذي كلف شركة المعنية أزيد من مليار دولار على أساس خلق توازن في الطلبات وتحقيق الاستثمار بقيمة تقدر 2000 ميغا واط، وبالرغم من انجازها في إطار المخطط الاستعجالي إلا انه لم يتم استغلالها. وان تطلبت الحاجة إلى ذلك فانه لا يتم استغلال طاقتها سوى بنسبة 25% من مجموع طاقتها الإجمالية فضلا عن الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف والشتاء كما وردت معلومات إلى النائب العام المجلس القضاء العاصمة من القضاء الايطالي عن حبس المدير العام لمجمع " فينمكانيكا " للصناعات الحربية والبحرية الذي يمتلك فرع " انصالدو" في الجزائر . بتهمة الرشوة تلقاها من السلطات الهندية في صفقة بيع 12 طائرة هيليكوبتار

كما يستدعي قاضي التحقيق للقطب الجزائي المتخصص لمحكمة سيدي امحمد المدير العام لمجمع سونالغاز والأمين العام للمجمع والمدير التنفيذي للموارد البشرية وكذا المدير التنفيذي للشؤون المالية وعددا كبيرا من الإطارات للتحقيق في قضية مستشار المجمع الفار من العدالة والذي تم تعينه الوزير السابق للطاقة باجرة شهرية تقدر ب 150 مليون سنتيم.

تفاصيل القضية التي فجرتها الأبحاث التابعة لدرك الجزائر العاصمة حسب مصادر الشروق تعود إلى ورود معلومات مؤكدة إلى النائب العام تفيد بتجاوزات قانونية بخصوص التوظيف من جهة إبرام صفقات مشبوهة مع شركات أجنبية من جهة أخرى. [38]

وعلى اثر ذلك تضيف نفس المصادر تحرك المحققون من خلال التحري المعمق في القضية، حيث توصلوا إلي أن المتورط متواجد حاليا في سويسرا توسط له وزير السابق للطاقة للعمل مجمع سونالغاز . حيث اقترحوا له منصب مدير عام للأنظمة المعلوماتية باجرة شهرية تقدر ب 12 مليون سنتيم إلا أن هذا الأخير رفض الأجرة ما دفع مسؤولين للمجمع تعينه عن طريق الاحتيال القانوني دون اللجوء الي مناقصات وطنية حسب القوانين المعمول بها. كمستشار حر باجرة شهرية تفوق أجرة رئيس الجمهورية والمقدرة ب 150 مليون سنتيم شهريا وكما يحصل على نصف أجرته بالعملة الصعبة تقدر ب 5 ألاف اورو حيث وقع المتورط على عقد سنوي على أساس انه في منصب المدير العام للأنظمة المعلوماتية بمبلغ إجمالي يقدر بمليار و20 مليون سنتيم زائد 70 الف اورو موقع من طرف الأمين العام لمجمع سونالغاز [39]

المطلب الثاني: الفساد الإداري في قطاع الجماعات المحلية (البلدية)والصحة:

هناك العديد من قضايا الفساد التي مست كل من قطاع الجماعات المحلية (البلدية) والصحة حيث سنقوم بإعطاء أمثلة على هاذين القطاعين ويرجع السبب اختيارنا لهذين

[38] نفس المرجع،ص03

[39] نفس المرجع، ص04 .

القطاعين نظرا لقربهما الكبير للمواطن وتواصله بصفة مستمرة ودائمة مع هاذين القطاعين من أجل تلبية احتياجات سواء ما يتعلق بالوثائق الرسمية أو العلاج.

أولا: الفساد في القطاع الجماعات المحلية (البلدية)

من أمثلة الفساد الإداري قطاع البلدية واستغلال المنصب لخدمة المصالح الشخصية تقوم بعرض قضية رئيس بلدية بومرداس، حيث فصل مجلس القضاء بومرداس في قضية رئيس بلدية بومرداس السابق خلال عهدة 2012/2007 . قبل أن تسحب منه الثقة في ماي 2010 إلي جانب كل من الأمين العام و13 مقاولا متابعون لمجموعة من التهم المتعلقة بإبرام صفقات مخالفة للتشريع وسوء استغلال الوظيفية مع امتيازات غير مبررة مع التزوير والاستفادة من الصفقات المخالفة للتشريع.[40]

خلفيات القضية حسب ما دار في جلسة المحاكمة، تحركت إثر إرساليات من طرف مجهول تضم مجموعة من التجاوزات والمخالفات، من طرف رئيس البلدية السابق أثناء توليه المنصب من عام 2007، وبالتالي انطلق التحقيق في موضوع وتم التوصل إلى مجموعة من المشاريع مخالفة للقانون وكذلك التجاوزات التي قام بها المتهم بمعية الأمين العام بالتواطؤ مع مجموعة من المقاولين فازوا بالمشاريع بطريقة غير شرعية، وعلى رأسهم المقاول ينحدر من عاصمة الولاية استفاد بمفرده من 15 مشروعا عن طريق اتصال هاتفي من رئيس البلدية ومن دون عرض المشاريع على لجنة الصفقات ولجنة فتح الأظرفة .

[1] سعيدة م، **رئيس بلدية بومرداس يشغل منصبه ويمنح صفقات للمقاولين بطريقة مشبوهة**، جريدة النهار، العدد 1673. الأربعاء 2013/04/03/ ص 15 .

وقد واجه الرئيس جلسة المحاكمة رئيس البلدية لمجموعة من المخالفات التي ارتكبها في عهدته وعلى رأسها مشروع محطة الحافلات الذي بلغت قيمته 14 مليار سنتيم، قام بمنحه لأربعة مقاولين وأن المشروع تم توقيفه بتدخل من مديرية النقل إلي جانب مشاريع المتعلقة بالسوق اليومي في منطقة الكرامة وتطهير السيارات وتنصيب الخيم الخاصة بالمهرجان الإفريقي ومشروع الورود والرايات الوطنية التي سلمت كلها لمقاول واحد من دون عرضها على لجنة الصفقات وذلك بحجة أن هذه المشاريع استعجالية قد حمل الملف في طياته كذلك من التجاوزات بدرت من رئيس البلدية المتهم كقيامه بتأثيث منزله الوظيفي بما يعادل 40 مليون سنتيم لم يتم دفع ثمنها، حسب ما صرح به صاحبه محل الأثاث الذي أكد أنه سلم الأثاث لم يدخل المخزن إلى جانب 13 خروفا حرر رئيس البلدية وصولات بقيمتها لصالح البلدية من دون أن يتحصل الجزار على قيمتها المستحقة .

في قضية أخرى تتعلق بالفساد الإداري داخل القطاعات الحكومية بالذكر البلدية تتطرق إلى قضية رئيس بلدية البيض السابق، حيث كشف مصدر ذي صلة بالقضية جدار طريق آفلو . أن رئيس البلدية السابق تم استدعاؤه من قبل المحكمة الابتدائية لدائرة الأبيض سيد الشيخ رفقة رئيس فرع البناء بالبلدية والمقاول الذي أنجز الجدار قيد التحقيق وهذا من اجل النظر في القضية التي حركتها مصالح الأمن بولاية البيض بعد اكتشافها تلاعبا في الأساسيات الخاصة بالجدار الواقي لطريق آفلو وسط مقر الولاية البيض. والذي يمتد على أكثر من مائتي متر في الجهة الشمالية حي 48 مسكن والذي كشف التحقيق انه تم انجازه على طريق يمكن أن ينهار في أي وقت. حسب تحقيقات الأمن التي اعتمدت على مقاييس تقنية حديثة حيث اثبت التحقيق أن المادة اللاصقة للأعمدة المسلحة لم توضع وتم وضع الأعمدة بطريقة عشوائية ومن دون مراقبة تقنية من الجهات المعنية مما يضع رئيس البناء في قفص

الاتهام، خصوصا أن الجدار تمت مناقصته بالبلدية دون دراسة تقنية. وقد حاولت اكتشاف القضية دراسة المشروع الذي كلف البلدية 700 مليون سنتيم بدون دراسة تقنية ودون تأشيرة لجنة الصفقات العمومية للولاية بسبب عدم مروره على اللجنة.[41]

كما كشفت مصادر الشروق اليومي أن فرقة البحث والتحري التابعة للمجموعة الولائية للدرك الوطني بسطيف إحالة ملف الرئيس بلدية عموشة على وكيل الجمهورية بسطيف، لتحويل ملف النائب العام للتصرف فيه، بعد إتمام إجراء التحقيقات في هذه القضية التي كشفت أن رئيس البلدية المذكور تمادى تعسفه باستعمال السلطة المطلقة للاستيلاء على ممتلكات الغير بطرق غير قانونية، والأخطر من هذا أن التحقيقات كشفت أيضا أن رئيس البلدية تورط فعلا في تزوير شهادات الحيازة والعقود العرفية. كما تلاعب بملف السكن الريفي بالإضافة إلي تلاعبه برخص التي منحت له من طرف الوالي لتهديم البناءات الفوضوية ، وأثبتت التحقيقات التي باشرتها مصالح الدرك في ملفات الفساد وفضائح التسيير ببلدية عموشة، أن التهم التي نسبت إليه فعلا ارتكبها وليست مجرد إشاعات أو اتهامات باطلة، تجدر الإشارة أن القضية التي تم تفجيرها على إثر رسالة وردت إلى وزارة العدل مفادها أن رئيس البلدية تمادى في تعسفه باستعمال سلطته المطلقة بالتزوير والاستيلاء على ممتلكات الغير بطريقة غير قانونية لتقوم بعدها فرقة البحث والتحري للدرك الوطني باستهداف ملفات الفساد والتسيير الإداري العشوائي والتلاعبات، حيث كشفت التحريات أن رئيس البلدية الحالي الذي أعيد انتخابه للعهدة الثانية استولي بطريقة غير قانونية على المستثمرات الفلاحية وقام بتوزيعها قبل الحملة الانتخابية على بعض معارفه البالغ عددها 71 شخصا و 07من أبناء عمومته ومنح لهم

---

[41] نور الدين بالشير، **رئيس بلدية البيض السابق في قضية التلاعب بالمال العام**، جريدة النهار ، العدد 1677، الأحد 2013/04/08 ص7

شهادات ذات حيازة التي حررها بنفسه وهي الشهادات التي تبين من خلال التحقيقات غير قانونية بحكم أنها لم تتعلق في البلدية لمدة شهرين عما ينص عليه القانون ولم يؤشر عليها من طرف محافظة العقارات.

أما فيما يخص قضايا الفساد الإداري داخل قطاعات الحكومية والتي من مظاهرها وصورها تفشي وانتشار الرشوة تعطي مثالا على ذلك، حيث تمكنت قوات الشرطة بالفرقة الاقتصادية والمالية التابعة لأمن ولاية سيدي بلعباس، من القبض على مواطن تورط في قضية متعلقة بالرشوة وهو موظف الذي يشتغل ببلدية سيدي بلعباس تم ضبطه متلبسا بتلقي الرشوة من احد التجار، الذي أخبر مصالح الأمن التي ألقت عليه القبض في حالة تلبس بالفعل المذكور. ليتم تقديمه أمام النيابة التي أمرت بإيداعه الحبس. بعد استقبال الفرقة الاقتصادية والمالية لمعلومات تفيد بان موظف ببلدية سيدي بلعباس قام بابتزاز صاحب المحل تجاري لبيع الفواكه، عن طريق طلب الرشوة مقابل التغاضي عنه وعدم مراقبة محله التجاري، حيث كشفت التحريات المفتوحة من طرف المصلحة. أن المواطن تقدم في وقت سابق إلي صاحب المحل التجاري، أين حرر ضده محضر مخالف وغلق المحل لمدة 20 يوما، وبعد فتح المحل واستئناف النشاط تقدم منه المواطن مرة أخرى وقام بابتزازه، حيث طلب منه الرشوة مقابل السماح له وعدم تحرير مخالفة ضده .

ثانيا: الفساد في قطاع الصحة:

إن أمثلة الفساد كثيرة في قطاع الصحة منها قضية التلاعب بصفقة أدوية الزهايمر بعنابة، حيث قضت محكمة عنابة بتسليط عقوبة الحبس النافذة بأربع سنوات في حق المتهم في القضية الذي يشغل منصب رئيس مخبر مستشفى الرازي للأمراض العقلية بعنابة، عن تهمة

التلاعب بالمال العام، وعاما حبسا نافذ للمدير العام للمستشفي فيما قضت البراءة في حق رئيسة مصلحة بالصيدلية المركزية بالبوني ولاية عنابة.[42]

وكان ممثل الحق العام لدى محكمة الجنح الابتدائية بعنابة قد التمس، تسليط عقوبة الحبس النافذ ب 5 سنوات مع 20 مليون غرامة مالية في حق كل من مدير السابق للمستشفي ابو بكر الرازي للأمراض العقلية ورئيس المخبر بنفس المؤسسة الاستشفائية ورئيس المصلحة بالصيدلية المركزية بالبوني بولاية عنابة، علي اثر التلاعب بالمال العام من خلال إبرام صفقة مشبوهة قدرت ب 489 مليون سنتيم خاصة بتوريد دواء الخاص بمرضي الزهايمر للمستشفى في حين أن المؤسسة الاستشفائية في غنى عن هذه الادوية كونها خاصة بمرضى الأعصاب المستشفى ابن سينا الجامعي، وقد حاول المتهمين أثناء جلسة المحاكمة نفي التهم الموجهة إليهم وتبادل أصابع الاتهام فيما بينهم وكانت مصالح الدرك من خلال فصيلة البحث والتحري للمجموعة الولائية كل من مدير العام الأسبق للمستشفي ابو بكر الرازي للأمراض العقلية ورئيس المخبر ورئيس مصلحة الصيدلية المركزية، وتحويل القضية على مكتب السيد القاضي التحقيق لمحكمة عنابة الابتدائية ، بعد تحقيقات وتحريات معمقة مع المعنيين حول تجاوزات وخروقات قانونية، تتعلق بإبرامات مشبوهة تدخل في إطار تبديد المال العام وجاءت التحقيقات بعد تقارير إدارية وشكاوي من داخل المستشفي، تفيد بتورط المدير في صفقة تتعلق بتوريد واقتناء أدوية خاصة لمرضى داء الزهايمر فقدان الذاكرة وبحسب الشروق فان هذه الأدوية خاصة بمرض آخر لمصلحة مرضى الأعصاب على مستوى مستشفي ابن سينا

---

[42] حمد زرقاوي، **قضية التلاعب بصفقة الأدوية الخاصة بمرضى الزهايمر** ، جريدة الشروق ، العدد 3979 ، الاثنين 2013/04/08 ص 08

الجامعي بعنابة، وبعد اكتشاف القضية قررت وزارة الصحة والسكن، من خلال الوزير عبد العزيز زياري فصل المدير العام لمستشفي الرازي من منصبه وإحالته على العدالة.

كما أوقفت الفرقة المتنقلة للشرط القضائية بعين طاية عاملا شبه طبي في مستشفي عين طاية. قام بتزوير وصفات الطبية باسم طبيب. كما سرق حبوب " الفاليوم " الخاصة بالتخذير من المخزن المستشفي وقدمها لشاب منحرف لبيعها للمدمنين على المخدرات وحجزت قوات الشرطة لدى المشتبه فيه 48 حبة " فاليوم " وأمشاط من الحبوب المهلوسة كانت مهيأة للبيع وكان يفعل ذلك مرارا وتكرارا دون أن يفطن له احد. كونه كان من المقربين لكل العمال المستشفي ولديه مفاتيح المكاتب والمخازن فاشغل ذلك لسرقة الحبوب المخدرة المستعملة في المصلحة الطبية لبيعها ويجمع المال، كما لم يتوقف عند هذا الحد فقط وإنما قام بتزوير وصفات الطبية تتضمن أدوية مهلوسة ومهدئات يبيعها لأشخاص مدمنين على المخدرات.[43]

المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد في الصفقات العمومية في الجزائر.

قبل التكلم عن آليات لمواجهة ظاهرة الفساد المتفشي وخاصة ضمن الصفقات الحكومية لابد من التطرق في البداية إلى قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 2006/02/20 ثم نتطرق إلى آليات مكافحة الفساد في الصفقات العمومية.

المطلب الأول: أهداف القانون 06-01 للوقاية من الفساد:

[1] امال .م. **تزوير الوصفات الطبية للحصول على المؤثرات العقلية**، جريدة الشروق . العدد 3980 . الثلاثاء 09 افريل 2013 ص 09

فمن أهداف إصدار قانون الوقاية من الفساد ما يلي(انظر لملاحق الدراسة): [44]

*إعداد التدابير الرامية إلى وقاية من الفساد ومكافحة؛

*تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسير القطاعين العام والخاص؛

* تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من اجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استراد الموجودات ونجد أيضا المادة 9 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد التي تنص على أنه يجب أن تؤسس الإجراءات المعمول بها في مجال الصفقات العمومية على قواعد الشفافية والنزاهة والمنافسة الشريفة وعلى معايير موضوعة ويجب أن تكرس هذه القواعد على وجه الخصوص:

*علانية المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية؛

*الإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء؛

*إدراج التصريح بالنزاهة عند إبرام الصفقات العمومية؛

*معايير موضوعية ودقيقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية؛

*ممارسة كل طرق الطعن في حالة عدم احترام قواعد إبرام الصفقات العمومية. [45]

المطلب الثاني: آليات مكافحة الفساد في الصفقات العمومية:

---

[2] **القانون 06-01 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة** الجريدة الرسمية، العدد 14 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[1] الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 2010/08/26 بينهم 06*01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحة .الجريدة الرسمية العدد 50 ص 16 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن عملية مواجهة الفساد بصفة عامة والفساد في الصفقات العمومية بصفة خاصة يتطلب تضافر الجهود بين جميع الفواعل، ووجود إدارة سياسية حقيقية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة على حماية المال العام، فيعتبر إشراك جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية القاعدة الأساسية لمعالجة إشكالية الفساد في الصفقات العمومية وتشمل مشاركة الكل من الدول والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني، والمواطنين في مكافحة الفساد، فمشاركة هذه الأطراف تسمح لصانعي القرار للتعرف على أوجه القصور وعلى رغبات المواطنين لتوصيلها للمسؤولين الذين يؤثرون في عملية صنع القرار بها يخدم مصالحهم، وبالتالي تحجيم منابع الفساد فتحقيق التنمية الوطنية لابد أن يمر من القاعدة باعتبارها اقرب لمعرفة أولويات وحاجات التنمية. [46]

حيث نجد أن المواطن أصبح من المنظور الحكم الراشد الفاعل الأساسي في صنع القرار، باعتباره الهدف الأساسي للتنمية ولذالك فالمشاركة أصبحت شرط أساسي في نظر مختلف المدارس والباحثين، حيث أشار العديد من الباحثين إلى قضية المشاركة الجماهرية ودورها في مكافحة الفساد وتنمية العملية التنموية، إذ أن الوعي الحقيقي بالتخلف وأهمية التنمية، يعد مقدمة ضرورية لدفع عملية المشاركة وهنا يكون مشاركة الجماهير في عمليات التغير خلال مرحلة الراهنة، قد أصبحت من أهم الركائز التي تعتمد عليها عملية تنمية مجتمع ما. وكذلك الأمة من تفعيل الدور الرقابي للمواطنين، فالمواطن العادي مهما ارتفعت أو انخفضت قدرته الثقافية والاجتماعية يستطيع أن يرصد ويقيم مصادقة أداء مشاريع التنموية وهذا ما يسمح من الوقاية الفساد وعليه لابد من توفير عوامل داعمة للمواطن للمساهمة في عملية الرقابة منها:

[2]عادل انزارن، " الفساد في الصفقات العمومية وتأثيره على حماية المال العام في الجزائر ، جامعة مستغانم ص 10.

- العمل الميداني للمستويات التنفيذية القيادية والاحتكاك بالمواطن في بيئته؛
- ـــتفعيل إدارات للبحث في الشكاوي المقدمة من طرف المواطنين؛
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والتي يستظل بها المواطن في دوره الرقابي.[47]

أما الطرف الآخر فهو القطاع الخاص والذي بدوره له أهمية كبيرة في تحسين أداء المشاريع التنموية وبالتالي مكافحة الفساد الخاص بالفساد الإداري والبيروقراطية. بالإضافة لدور المبادئ الكبرى الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التنمية.

أما فيما يخص تنظيمات المجمع المدني فيلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في عملية التنمية ومكافحة الفساد إذ ما يسمح بادراك المجتمع للإمكانيات المتاحة للتطوير والتحسين والتنمية من خلال حوار مع السلطات القائمة على هذا التطوير فيشارك أفراد المجمع في قرارات ويتقبلونها طبقا للأولويات التي يقررونها بأنفسهم، وكذلك تسمح مشاركة المجتمع المدني بترتيب سياسات وقرارات إدارة التنمية نتيجة الإلمام ومعرفة السكان لمتطلباتهم، لذالك فان المجتمع المدني يعتبر عنصرا فعالا وأساسيا في مكافحة الفساد وتتحقق المشاركة الحقيقية للمجتمع المدني من خلال فعالية المبادرات التنموية التي يطرحها .

فالمجتمع المدني يمكن أن يكون فاعل ومراقب للصفقات العمومية وذلك بمتابعة الصفقة من بدايتها. وحتى بعد تنفيذها بغرض التأكد والتحقيق من مطابقتها للقانون المنظم لها وتنفيذه على أكمل وجه.

[47] نفس المرجع، ص 12

خاتمة الفصل:

وفي الختام من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر تعانى من انتشار واسع للفساد الإداري داخل قطاعاتها الحكومية وما ذكرناه من أمثلة ما هو إلا قليل من ما هو موجود، فالفساد الإداري أصبح متفشيا بشكل كبير مما أدى إلى الإضرار بالمواطن، لذا قمنا بدراسة أهم قطاع يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري وهو قطاع الطاقة كما أن الفساد الإداري في الجزائر أصبح كمرض تنتقل فيه العدوى من قطاع لأخر، ودراستنا لقطاع الجماعات المحلية البلدية والصحة أكبر دليل على ذلك، كما قمنا بدراسة التدابير والآليات التي اتخذتها الدولة من أجل القضاء على هذه الآفة الفتاكة بالمجتمع.

خـــــــــــــــــاتـــــــمة:

الفساد ظاهرة خطيرة موجودة في كافة المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، ولكن بدرجات متفاوتة حيث ترتفع نسبته في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد الرسمي لتوفر فرص الربح السريع وأضف إلى ذلك نظام الرقابة والمساءلة.

ويخلق الفساد أثارا خطيرة على التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة ويرهن مصالح وحقوق الأجيال المستقبلية، حيث يؤدي إلى نقص الفعالية والكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية وعدم الاستغلال العقلاني والرشيد لها وهذا يعرقل النمو الاقتصادي المستدام.

كما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل والزيادة من حدة الفقر بالإضافة إلى رفع من كلفة الخدمات الاجتماعية الضرورية كالصحة وهذا ما يؤثر سلبا على رفاهية الاجتماعية والتنمية البشرية بالإضافة إلى تأثير على الموارد الطبيعة وذلك من خلال الرشاوى والعمولات التي تدفع من أجل الحصول على تراخيص استغلال هذه الموارد وهذا ما يسبب في استفزازها وهدرها وبالتالي التأثير السلبي على التوازن في الجزائر يعتبر الفساد الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الوطني وعلى دور الدولة في تسير شؤونها وفي الوقت نفسه نجده يفسر القوة الشائعة بين الحاكم والمحكوم فبالرغم من أن الجزائر تحقق فوائض مالية كبيرة إلا أن مشاريع التنمية لم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث يلتهم الفساد أغلب الموارد المخصصة لتمويلها، وما يؤكد ذلك الرتبة المتدنية للجزائر في مؤشر مدركات الفساد، حيث تحصلت في العام 2012 على 34 من أصل 100.

ويرجع السبب إلى أن المؤسسات التي خولت لها مهمة مكافحة الفساد هي عبارة عن مؤسسات شكلية لا تقوم بدور فعال في هذا المجال بالإضافة إلى أن الديمقراطية ودولة

القانون وحق المشاركة الشعبية في الجزائر عبارة عن شعارات لا أساس لها على أرض الواقع تعبيرا عن مظاهر شكلية لغياب الحكم الراشد الحقيقي، وبالتالي فالأزمة في الجزائر هي أزمة فساد وغياب حكم راشد محلي .

ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث يمكن على هذا الأساس اختبار الفرضيات وإبراز أهم النتائج والتوصيات التي تم استخلاصها:

الفرضية الأولى: يعتبر الفساد أكبر عائق لتحقيق التنمية في الجزائر.

انطلاقا مما سبق يمكن إثبات صحة فرضية كون أن الفساد الذي يمس أهم قطاع يقوم عليه الاقتصاد الجزائري ألا وهو قطاع الطاقة والمناجم يعرقل مسار التنمية.

الفرضية الثانية: تعتبر الإرادة السياسية أكبر ضمان لتجاوز وتقليل مستويات الفساد بما ينعكس على مسار التنمية.

يمكن إثبات صحتها وذلك من خلال التصريحات السياسية ومشاريع القوانين التي صدرت للوقاية من الفساد ومكافحته.

الفرضية الثالثة: يعد الفساد قيدا على تنفيذ برامج التنمية ويحد من نتائج تحقيقها.

مما سبق يمكن إثبات صحة فرضية كون أن الفساد يؤدي إلى هدر الموارد وسوء توزيع الثروة وإفساد السلوكيات الوظيفية ومن هنا تضيع البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة فرص القضاء على التخلف.

النتائج المستخلصة:

هناك علاقة عكسية بين درجة انتشار الفساد والرفاهية التي يعيشها المجتمع بما فيها مستويات الفقر حيث كلما زاد انتشار الفساد قلة الرفاهية التي يعيشها المجتمع وزاد انتشارا الفقر.

تتميز المجتمعات التي ينتشر فيها الفساد بنسب كثيرة بضعف الخدمات الأساسية ومثال ذلك الوصول إلي مصادر الطاقة والكهرباء، وعلى العكس من ذلك نجد أن الدول الأقل فسادا توفر الحد المقبول من الخدمات العامة والأساسية. يعتبر المجتمع المدني والمبادرات غير الحكومية بالإضافة إلى الوازع الديني من بين أهم الوسائل التي من شانها دعم الجهود الحكومية في حال توفرها لمحاربة الفساد أو على الأقل تحجيمه وإيقاف انتشاره أكثر.

التوصيات:

- التركيز على معالجة أسباب الفساد من أجل معرفة آليات محاربة مظاهره والوقوف على نتائجه.
- تفعيل دور الأجهزة والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد وإعطاءها الصلاحيات الكاملة لإجراء التحقيقات واتخاذ القرارات الردعية.

قائمة المراجع :

القرآن الكريم.

الكتب:

1. حجاج قاسم، **العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، المطبعة العربية، الجزائر، 2003.
2. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2008.
3. لؤي أديب العيسي، **الفساد الإداري والبطالة**، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

وثائق حكومية:

4. القانون 06-01 المؤرخ في 20-02-2010بينهم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 14، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
5. آمر رقم 10-05 المؤرخ في 10-08-2010 بينهم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

دراسات غير منشورة:

6. سهيلة إمنصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي**، دراسة غير منشورة، الجزائر،قسم العلوم الاقتصادية، 2006 .
7. مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية** ، دراسة غير منشورة ، قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
8. نعيمة محمد حرب، **واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، دراسة غير منشورة ، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، 2011.
9. غادة شهير الشمراني، **الشفافية والمساءلة في الدول العربية**، دراسة غير منشورة ، جامعة الملك سعود للدراسات العليا، 2012.

الندوات والملتقيات العلمية:

10. أحمد زقاري، **قصة التلاعب بصفقة أدوية الخاصة بمرضى الزهايمر** ، جريدة الشروق ، العدد 3979 ، الاثنين 2013/04/8.

11. أحمد دهام عدنان، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسات الحكم**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 109، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، جامعة الموصل، 2012 .
12. أمال م، **تزوير الوصفات للحصول على المؤثرات العقلية**، جريدة الشروق، العدد 3980، الثلاثاء 2013/04/09.
13. أنطوان عسرة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد**، مجلة المستقبل العربي العدد 310، ديسمبر 2012.
14. إسماعيل فلاح، **شكيب خليل سجينا أو متشردا في شوارع أوروبا**، جريدة النهار ، العدد 1670 ، الأحد 2013/03/21.
15. إلهام بوتلجي، **شركة سايبام الايطالية استفادت من صفقات رغم عجزها المالي**، جريدة الشروق ، العدد 3953 ، 2013/02/22 .
16. بوضياف مليكة، **الإدارة بالشفافية، الطريق للتنمية والإصلاح الإداري**، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، يومي12-13 ديسمبر 2010ز
17. بوزيد سايح، **سبل تعزيز الشفافية والمساءلة وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012.
18. كاوه محمد فرج قرادغي، **أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري**، منظمة كيدو، أربيل، 2011.
19. محمود عبد الفضيل والمرسي السيد الحجازي ، **التكاليف الاجتماعية للفساد**، مجلة المستقبل ، العدد 310 ، ديسمبر 2004.
20. محمد مزاولي ، **مكافحة الفساد في القانون الجزائري وأساليب معالجة**، ورقة بحثية قدمت في ملتقى وطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، جامعة ورقلة 2-3 ديسمبر 2008 .
21. نوارة باشوش، **خمسة عقود ب12 ألف سونلغاز وشركة ايطالية مفلسة**، جريدة الشروق، العدد 3985 الأحد 2013/04/14 .
22. نور الدين بالبشير، **رئيس بلدية البيض السابق في قضية التلاعب المال العام**، جريدة النهار، العدد 1677، الأحد 2013/4/8.
23. سعيدة م ، **رئيس بلدية بومرداس يشغل منصبه ويمنح الصفقات للمقاولين بطريقة مشبوهة**، جريدة النهار ، العدد 1673 ، الأربعاء 2013/04/03.
24. سميرة ناصري، مداخلة حول التنمية أهدافها و أبعادها ، يوم 2010/07/14.
25. سفيان فوكة، **الحكم الراشد المحلي: بحث في قيم وأدوات التمكين**، الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة ورقلة، يومي12-13 ديسمبر2010.
26. عبد اللطيف بلقايم ، **ديوان مكافحة الفساد يشن أول تحقيقات ----------**، جريدة الجزائر نيوز ، العدد 2799 ، الأحد 2013/03/31.

27. عادل أنزران، مداخلة **في الفساد في الصفقات التنموية وتأثيره على حماية المال العام في الجزائر** ، جامعة مستغانم.
28. صابر البليدي، **فضائح سونطراك تضع الفساد في الجزائر تحت المجهر الدولي** ، مجلة العرب، العدد 9167، قطر ، 2013/02/22 .
29. زياد عربية بن علي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية**، مجلة الأمن والقانون، العدد الأول ، كلية الشرطة، دبي، جانفي 2002.

التقارير:

30. التقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: **الحكم الجيد من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- التحسين التنظيمي والمساءلة**، واشنطن، البنك الدولي، 2003.

فـــهـــــــــــرس المحتويـــــــــــات

إهداء

شكر وعرفان

الملخص

فهرس عام

فهرس الأشكال والجداول

مقدمة أ–ه

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد والتنمية

مقدمة الفصل: 06

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية 06

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية 06

المطلب الثاني : مفهوم التنمية 07

المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة بالتنمية 08

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للفساد 10

المطلب الأول : ماهية الفساد 10

المطلب الثاني : الفساد عبر مختلف العصور 11

المطلب الثالث:أنواع و أسباب الفساد 15

أولا: أنواع الفساد 15

ثانيا: أسباب الفساد 17

المبحث الثالث : آليات مكافحة الفساد في تحقيق التنمية 18

المطلب الأول : الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد لتحقيق التنمية 18

المطلب الثاني : الشفافية كآلية للحد من الفساد لتحقيق التنمية 20

أولا : مفهوم الشفافية 20
ثانيا : أهمية الشفافية 21
ثالثا : المتطلبات الشفافية 22
المطلب الثالث : المساءلة كآلية للحد من الفساد 23
أولا : مفهوم المساءلة 23
ثانيا: أهمية المساءلة 24
ثالثا:متطلبات المساءلة 24
خاتمة الفصل: 25
الفصل الثاني: أثر الفساد على التنمية في الجزائر
مقدمة الفصل 27
المبحث الأول:علاقة الفساد بالتنمية 27
المطلب الأول: نوع المؤسسات وتباين تأثير الفساد 27
المطلب الثاني: النموذج القياسي لمؤشر الفساد 29
المبحث الثاني: اثر الفساد على مسار التنمية–دراسة حالة الجزائر– 36
المطلب الأول:الفساد في قطاع الطاقة والمناجم 36
أول: الفساد في السونطراك 36
ثانيا: الفساد في السونلغاز 42
المطلب الثاني: الفساد في قطاع الجماعات المحلية(البلدية)والصحة 44
أولا:الفساد في قطاع الجماعات المحلية(البلدية) 44
ثانيا: الفساد في قطاع الصحة 47
المبحث الثالث: آليات مكافحة الفساد في الصفقات العمومية في الجزائر 49
المطلب الأول: أهداف القانون 06–01 للوقاية من الفساد 49
المطلب الثاني:آليات مكافحة الفساد في الصفقات العمومية 50
خاتمة الفصل 52
خاتمة 54
الملاحق 58
المراجع 71

الملخص :

هدفت الدراسة إلى إبراز تأثير الفساد على التنمية من الناحية النظرية وما بينته دراسة حالة الجزائر من خلال الفساد الذي مس أهم قطاع يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري ألا وهو قطاع الطاقة .

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة عكسية بين درجة انتشار الفساد والرفاهية التي يعيشها المجتمع بما فيها مستويات الفقر .

الكلمات المفتاحية: التنمية، الفساد، الحكم الراشد، الشفافية، المساءلة.

Abstract :

Studies shows the infduence of corruption on developement , aspecially the case in algeria which suffer from the energetic domain.

This study condues that there is a big reflexive selation between the spread of corruption and the comfortable lives in the society especially upper classe.

Key word ; Development- corruption- good deision- honesty.